ZOK 1999a 82

بسم الله الرحمن الرحيم

February 2000. Issue No. 205
العدد ٢٠٥، فبراير ٢٠٠٠م، شوال/ذو القعدة ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

# صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

## ملف هندرسون أخطر مما يتصوره البعض واحتواء مخاطره بتحقيق المطالب

كان بامكان رئيس الوزراء ان يتحاشى هذا المصير الاسود لعملائه، وخصوصا حليفه التاريخي، ايان هندرسون، لكنه رفض الانصات الى المنطق والحوار، فادخل نفسه وغيره في دهاليز لن يخرجوا منها بسهولة. وطبقا لكل المعايير البشرية وتجارب الامم، فقد كانت المعارضة البحرينية معتدلة بكل المعاني، فمطالبها محدودة ومعتدلة، واساليبها سلمية ومتحضرة، ورموزها يعملون علنا ولا يخططون في السر، بينما التزم الشعب وسائل سلمية للتعبير عن مطالبه. ومع ذلك فقد ركب رئيس الوزراء راسه وأصرّ على القضاء على شعب البحرين بالاساليب الطائشة. وكررنا مواقفنا على مدى السنوات الخمس الماضية باننا نطالب بما نص عليه دستور البلاد ولم نتجاوز ذلك، فكان نصيب من رفع هذا الشعار القمع والبطش سجنا وتعذيبا وقتلا وإبعادا. وها هي الايام تثبت كيف يخسر المستبدون المعركة اذا تمادوا في سياساتهم. فالذي تحقق الشرطة البريطانية اليوم في ملفه بتهم التعذيب وارتكاب جرائم ضد الانسانية ليس مواطنا بريطانيا عاديا، بل هو ممثل لنظام حكم شعبا وارضا بالنار والحديد على مدى اكثر من ربع قرن. وهروب ايان هندرسون من بريطانيا لا يغلق ملفه بل يزيده سعة وتوريطا للآخرين. واذا كان رئيس الوزراء يرى ان خياراته محدودة وانه لا يستطيع التخلي عن ايان هندرسون الذي اخلص له على مدى ثلاثة عقود متواصلة، فانه يعلم كذلك ان شعب البحرين الذي نجح في ايصال قضيته الى المحاكم الدولية برغم بطش النظام، قادر على توسيع دائرة الاتهام لتشمل جميع الذين تلطخت دماؤهم بابناء البحرين.

ربما كان الضابط الاستعماري، ايان هندرسون، يعتقد ان حماية بعض الجهات الاستخباراتية له ستحميه من القضاء والمحاسبة، لكن حسابه هذه المرة اخطأ كثيرا، فاذا به يجد نفسه محاطا برجال الاعلام وناشطي حقوق الانسان وهو جالس في منزله باحدى القرى الريفية في جنوب غربي بريطانيا. بدأت الخيوط تلتف حول عنق هذا الضابط الاستعماري الذي حظي بوسامين بريطانيين كضابط في الجيش الاستعماري في كينيا، عندما اكتشف الناشطون الحقوقيون ورجال الاعلام وجوده في بريطانيا. وما هي الا بضعة ايام حتى اصبحت قضيته تتصدر النشرات الاخبارية الرئيسية وتحتل موقعها في صدارة الصحف اليومية. في البداية حاول التقليل من شان الاتهامات الموجهة اليه لكن تكتيكه ذلك فشل في تخفيف الضغط عليه، فلم يجد امامه خيارا سوى مغادرة الاراضي البريطانية على وجه السرعة. ولا يعرف شيء عن مصيره الآن ولكن يعتقد انه عاد الى البحرين ليستقبله رئيس الوزراء مواسيا وداعما ومشجعا. غير ان مشروع التحقيق في ملفات التعذيب البحرينية مستمر ومتواصل عبر الافادات الشخصية لضحايا التعذيب. فمنذ ان حطت قدما ايان هندرسون ارض البحرين في العام ١٩٦٦ بدأ عهد التعذيب على أشده، فاعتقل الآلاف من الضحايا على مدى العقود الثلاثة اللاحقة واستشهد العشرات في غرف التعذيب، وأبعد آلاف المواطنين وخيم على البلاد عهد اسود لم تعرف البلاد له مثيلا في تاريخها. وخلال تلك الفترة اصبحت مدرسة هندرسون تتحكم في البلاد، واصبح هذا الضابط الاستعماري حاكما فعليا للبلاد. وبقي في منصبه كمدير عام للامن العام على مدى اكثر من ثلاثين عاما، أصبح بعدها مستشارا لوزير الداخلية.

ان ما هو مطروح امام الشرطة البريطانية اليوم ليس ادعاءات او قضايا مختلقة، بل هي قصص مروعة من ضحايا العهد الاسود الذي فرضه الثنائي هندرسون - خليفة منذ ان علق العمل بدستور البلاد وحل المجلس الوطني قبل ربع قرن. بل ان وثائق الخارجية البريطانية تؤكد ان ايان هندرسون مارس اساليب شديدة في التحقيق مع الناشطين السياسيين منذ الاسابيع الاولى لاستلامه منصبه كمدير للقسم الخاص في العام ١٩٦٦. وبرغم سقوط الشهداء تحت التعذيب، فقد فشل هندرسون في منع التعذيب، بل ان هناك من الادلة ما يؤكد انه اشرف على عمليات التعذيب شخصيا، او انه علم بها ولم يمنعها. وبمرور الوقت أصبح هندرسون هذا ظاهرة بشعة. فقد تخرج على يديه ضباط تعذيب لا يضاهيهم احد في فنون التعذيب وصنوفه. وعندما «تقاعد» عن منصبه قبل عامين استلم المنصب احد تلامذته وهو بريطاني آخر يدعى دونالد برايان الذي وصفه احد زملائه بانه «يتلذذ بالتعذيب وهو مدان بتعذيب البحرينيين». وفشل رئيس الوزراء في اصدار امر واحد سواء بوقف التعذيب كسياسة ثابتة ضد شعب البحرين او التحقيق في حالات الوفاة التي حدثت

○ هيمنت قضية ايان هندرسون على الانباء المتعلقة بالوضع البحريني طوال الشهر الماضي. فمنذ ان تاكد وجوده على الاراضي البريطانية قبيل السنة الميلادية الجديدة هرعت وسائل الاعلام لتقصي اخباره، في الوقت الذي سارعت فيه الجهات الحقوقية لملاحقته قضائيا. وبدأ بذلك فصل جديد في نضال شعب البحرين ضد قوى التعذيب والاستبداد. والموقف الرسمي البريطاني الآن هو ان الشرطة البريطانية تحقق في ملف هندرسون بخصوص الاتهامات الموجهة اليه بتعذيب المعتقلين السياسيين في السجون البحرينية. اكد ذلك وزير الداخلية البريطاني، السيد جاك سترو، اكثر من مرة الامر الذي اثار اهتمام الاعلام البريطاني بشكل ملفت للنظر. وقد بثت الانباء المرتبطة بقضية هندرسون محطات تلفزيونية واذاعية عديدة. واهتمت الصحافة المحلية بالقضية بشكل واسع حيث تمت تغطيتها في الصحف اليومية المرموقة وصحف نهاية الاسبوع. ونشرت صحف ومجلات عربية تفصيلات القضية بشكل موضوعي في اغلب الاحيان، بينما بدأت الدوائر السياسية تحلل انعكاساتها وتبعاتها بعد ان اتضح انها اكثر خطورة مما كان البعض يتوقع. ورأى محللون سياسيون ان التحقيق في ملف هندرسون يفتح الباب واسعا امام المفاجآت خصوصا ان تاريخ هندرسون ارتبط بصعود نجم رئيس الوزراء الحالي منذ الستينات.

اما الجهات الحقوقية فقد أبدت هي الاخرى اهتمامها الكبير بقضية هندرسون. ورحب العديد منها ببدء التحقيق في ملف التعذيب بالبحرين. واعتبرت ذلك انتصارا لقضية حقوق الانسان في العالم خصوصا انها تزامنت مع قضايا أخرى مثل قضية بينوشيه وقضية مجرم الحرب النازي كونراد كاليس الذي فر الى استراليا. وعبرت منظمة العفو الدولية عن ترحيبها ببدء التحقيق في ملف هندرسون، قائلة انها جمعت خلال السنوات الماضية ملفات كثيرة حول التعذيب في البحرين. واعتبرت بريطانيا ملزمة باعتقال هندرسون طبقا لقوانين صدرت في العام ١٩٩٨ حول العدالة.

اما فرار هندرسون من بريطانيا فقد جاء بعد ان اتضح ان بقاءه سوف يحرج الحكومة البريطانية التي قد تضطر لاعتقاله اذا اقتنعت الشرطة البريطانية بوجود قضية حقيقية ضده. ويبدو ان الامور تتجه نحو ذلك نتيجة الافادات الشخصية الكثيرة التي أدلى بها ضحايا التعذيب في البحرين. واكدت الجهات المختصة ان فرار هندرسون لا يعني نهاية القضية. فحالما تصل الشرطة الى استنتاج يستدعي اعتقاله فسوف تصبح القضية اكثر تعقيدا لان لندن سوف تطالب اليها، الامر الذي قد يؤدي الى توتر العلاقات بين الطرفين. كما ان ذلك سوف يكشف بشكل مؤكد ضلوع عدد غير قليل من الاشخاص المحسوبين على رئيس الوزراء في ملف التعذيب.

○ علم ان لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى في البحرين منعت من اقامة ندوتين خلال شهر ديسمبر. وكان مقررا اقامة ندوة حول حقوق الانسان في نهاية ديسمبر بنادي العروبة، ولكن الحكومة نشرت اعلانات في الصحف المحلية تفيد بتأجيل الندوة الى اجل غير مسمى. جاء ذلك برغم محاولات الحكومة التظاهر امام الجهات الحقوقية الدولية بوجود تطور في مجال حقوق الانسان. ومعروف ان الحكومة لديها موظفون يعملون سرا في لندن للتشويش على ناشطي حقوق الانسان تحت اسماء مستعارة، وبعضهم من جنسيات غير بحرينية. ويقوم هؤلاء بمتابعة ما يكتب عن البحرين والرد عليه.

○ تفاعلت قضية الموظفين المفصولين من شركة «طيران الخليج» بعد انتشار قضيتهم. وكانت حركة احرار البحرين قد نشرت في اكثر من بيان اخبارا تتعلق بتلك القضية الامر الذي أثار حفيظة الحكومة ودفعها لاطلاق تهديدات كثيرة ضدهم من بينها التهديد بفصلهم عن الشركة بشكل نهائي اذا لم يسحبوا القضية من المحاكم البحرينية. وكان هؤلاء قد فصلوا من الشركة لالحاقهم بشركة «جامكو» في ابوظبي التي تقوم بصيانة الطائرات. وعلم ان المدير التنفيذي للشركة، الشيخ احمد بن سيف آل نهيان، بعث رسالة تعبر عن انزعاجه الى وزير المواصلات البحريني، نجل رئيس الوزراء، يطالبه فيها بانهاء قضية العمال في اسرع وقت ممكن. ووجه جهاز التعذيب تهديدات خطيرة لمحامي العمال، السيد عبد الله هاشم، بعد ان اكد ان العمال مستمرون في مطالبتهم بحقوقهم.

○ ثارت الشهر الماضي زوبعة سياسية بعد اعلان الاذاعة الاسرائيلية عن عزم حكومة البحرين على اقامة علاقات دبلوماسية مع «اسرائيل». ونسبت الاذاعة الى وزير الخارجية الاسرائيلي، ديفيد ليفي، قوله ان البحرين ابدت رغبتها في اقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الاسرائيلي. ورفضت حكومة البحرين التعليق على الخبر. وكانت المعارضة البحرينية قد أشارت الى تعاون امني بين المنامة وتل أبيب، تقوم بموجبه الاخيرة بمتابعة تحركات المعارضة

# شـهادة من رحـم الحـركـة

كان المستعمر الأجنبي وما يزال ينظر إلى النفس البشرية كذات ضعيفة وكيان هزيل، أما النظام المتسلط الذي تمرس وتفنن في أعتى أساليب الإرهاب ضروسا، فينظر إلى تلك النفس البشرية على أنها آفة مقرفة مزعجة له. ولكن كليهما لم يدرك أن هذه النفس هبة من خالقها وإليه ترجع حتى يوم الحساب.

كنا نتوق في صبانا لسماع حكايات الماضي القريب، وبشوق كبير، عن الأبطال الأولين وهم الرعيل الأول لنضالات وإفراز الحركات التحررية الوطنية في الخمسينيات والستينيات، حيث كان روائيو تلك الحكايات من الذين رزحوا في زنزانات المعتقلات إبان الاستعمار السابق - الحالي، وخاضوا تجارب جمة مع جهاز القسم الخاص، يحدثونك عنها فتلمس منهم الشعور بالقوة، والإيمان بالصبر، والقدرة على المقاومة، والتشبث بانتزاع الحق.. و.. و.. ولكن ما أثار في ذاتي جم تلك الصفات هي روايات والدي عن تجربته السياسية الوطنية إبان فترة الاستعمار، وهو أنه كيف كان الأجنبي يعامل ابن الوطن أثناء الاعتقال الذي رزح خلاله والدي في فترات ١٩٥٨- ١٩٥٩، حتى انتهى به المطاف إلى إبعاده «تسفيره»، عن الوطن في أغسطس ١٩٦٠، بقرار قيادة الاستخبارات البريطانية التي كانت تتولى إدارة دفة الحكم في البحرين. يقول والدي أن جميع القائمين على إدارة جهاز الاستخبارات هم من الإنجليز الذين لم يكن يخفون حقدهم وكراهيتهم لابن الوطن أثناء الاعتقال التعسفي والتحقيق معه. إذ يقول: أن جميع وسائل وأساليب البطش والتعذيب اللاإنساني كانت تستخدم ضدهم. ومن بين الذين عرفهم خلال الاعتقال وحفرت أسماؤهم حتى الآن في ذاكرته الضابطان بيل وسميث، وكلاهما بريطانيان، والضابط مصطفى، الباكستاني الجنسية.

ولكي لا نغوص بعيدين عما نهدف له في هذه المقالة، فلندخل في صلب القضية. فالسلطة والبعض يراهنون هلى أن الشعب وقواه الوطنية قد ضعفت وتلاشت، ويعبرون عن رهانهم هذا من خلال الدس والنفخ بأن لا قوة في مواجهة النظام، فهم بذلك قد فشلوا وسقطوا وأذلوا أنفسهم. واذا كان هناك من لا يعتقد بان ما تحقق على مر العصور من مكتسبات وإنجازات وطنية لم يكن إلا من خلال الضريبة التي دفعها هذا الشعب عبر تضحيات مناضليه الذين قدموا دماءهم الزكية شهداء أبرارا، والعطاءات الكثيرة للمناضلين الشرفاء في الداخل والخارج فانه بالتأكيد عقيم وخاوي الفكر.

فإذا تتبعنا الأحداث التي مرت بها البحرين منذ أحداث حرب الخليج الثانية، فسوف نجد انها توجت في نهاية المطاف بالتحالف الوطني الذي احتوى وما زال كافة القوى والفضائل والشخصيات الوطنية على أرض الواقع، حيث انبثقت وبرزت عن هذا التحالف حركة مطلبية شعبية وهي «الحركة الدستورية». ونجم عن ذلك صدور العريضة المطلبية النخبوية الأولى في العام ١٩٩٢م، التي وقعها النخبة من الأمة المجتمعية بكافة فئاته وطوائفه، كما أدى استمرار الحركة المطلبية الشعبية إلى ولوجها في استراتيجية سلمية محضة. ومن فضائل هذه الاستراتيجية نهوض قادة الحركة بأخذ زمام المبادرة من جديد وتفعيل دورها الذي أخذ يتسع ويبرز، فجاءت العريضة المطلبية الثانية في أكتوبر ١٩٩٤، التي أحاطتها جماهير المجتمع بكافة فصائله وطوائفه بتوقيعاتها التي بلغت أكثر من ٢٥ ألف توقيع. ثم تتالت بعدها العرائض ومنها العريضة النسائية وعرائض الوطنيين الديمقراطيين التي كانت تحمل في طياتها المطالب الأساسية المشروعة للشعب. فسلطة نظام الحكم لم تعترف بتلك المطالب ورفضتها رفضا قاطعا، وأرادت أن تجتث تلك الحركة من جذورها. فسارت في نهجها المعتاد بتوسعة الإرهاب ضد المواطنين وقياديهم مستخدمة أعتى أساليب وأصناف القهر والتعذيب والابتزاز والقتل والاعتقال والمحاكمات الجائرة والإبعاد وتشريد المواطنين والقيادات الوطنية وانتهاك حرمات ومقدسات المواطنين الآمنين، متذرعة بأن الحركة الشعبية تخطط لعمليات إرهابية وإلى قلب نظام الحكم واتهمتها بالتخابر والتآمر مع دولة أجنبية سمتها السلطة بالاسم وهي جمهورية إيران الإسلامية.

كل هذا التعنت السلطوي لم يأتِ من فراغ، فالأبطال الأشاوس والطفل «الحنضلة» قاوموا ببسالة مرتزقة وجلاوزة النظام وهزوا مضاجع وأركان النظام عبر شعاراتهم المؤسسة على العريضة المطلبية الشعبية وعبر احتجاجاتهم بوسائلهم السلمية المتحضرة،. وكان ذلك بداية اشتعال نور الانتفاضة الديسمبرية (١٩٩٤) المجيدة المباركة التي ما تزال مستمرة بعزيمة اولئك الابطال الذين لن يوقفهم عن العمل سوى تحقيق المطالب العدالة.

نعم، بحق انها انتفاضة عارمة مجيدة مباركة دفع خلالها وما يزال أبناء الوطن أرواحهم الزكية الشهيدة الطاهرة من أجلها ومن أجل استمراريتها. فالتغاضي وعم الاعتراف بل وعدم الاكتراث بتسمية ما جرى ويجري في الوطن الحبيب بـ"الانتفاضة المجيدة" لهو دليل واضح على انعدام الوعي والتحليل الفكري العميق.

وبتفاعل الانتفاضة الشعبية المجيدة جاءت الانتصارات الشعبية بما لا يستسيغه ويحسب حسابه النظام الخليفي، حيث تكللت نجاحات القوى الوطنية الفاعلة بهز كيان النظام رأسا على عقب. فهاهم رؤوس نظام التعذيب الخليفي يواجهون القصاص العادل الذي لا مهرب منه. وقد أدى ذلك بباقي الساقطين من جحافلة النظام المعذبين الكثير الى الهلع والخوف الذي انتابهم فور سماعهم خبر فتح ملفات التحقيق المتعلقة برئيس جهازهم الاستخباراتي (فهو السابق إنشاء الله وباقي جحافل ورؤوس النظام اللاحقون). وعلى نحو ما ذكرنا فإننا نعي مطلقا ما يحيط بسياسات النظام الدولي عموما، فالعتب والمهانة تكمن حين تتخذ دولة مثل بريطانيا (وما حصل مع رمز الفاشية بينوشيه) من هذا النظام موقفا غير محايد بل متحيز لنظام تربطها به العلاقات والأطر والمصالح التي أصبحت هي الأصل في سياق العلاقات الدولية الآنية، خاصة ما تكتسبه تلك الأنظمة من منافع جمة، كل ذلك على حساب مصلحة الشعوب المضطهدة. وهذا يقودنا إلى القول انه ليس بالسهل أن تحقق الشعوب نصرا كاملا في ظل الممارسات المتغطرسة لنظام آل خليفة والنظام الدولي، ولكن ما تحقق من إنجاز ومكتسبات، يمكن القول بانه نجاح باهر وعظيم باركنا الله عز وجل به، وتبارك وتبارك كل الشرفاء في الوطن الحبيب تلبية للدعوات الصادرات من لدن أمهاتنا المخلصات الحبيبات وأخواتنا الفاضلات وبناتنا العزيزات.

ونؤكد مجددا أن ما سطره هذا الشعب بدمائه وسواعده السمراء «الحنضلية» من انتصارات بطولية تاريخية مجيدة سوف تبقى خالدة في سجله الناصع. وهذه سمة تاريخية اختص بها هذا الشعب الأبي الذي أبى أن يرضخ لمساومات هنا وهناك برغم الاعتداءات الصارخة لحقوق الإنسان من قبل النظام الفج في أساليبه وتصرفاته وانتهاكاته لأبسط الأعراف والقيم الإنسانية الدينية والمتحضرة منها، فهي حرب فتاكة شنها وما زال يمارسها النظام الاستبدادي ضد شعب أعزل لا يعرف (بفتح الياء) إلا السلم ولا يُعرف (بضم الياء) إلا بالمسالم.

ولكل ما أسلفناه، نؤكد جازمين أن شعب البحرين يقوم انتفاضة عارمة مجيدة لم يعرف التاريخ النضالي الوطني البحراني مثلها قط، فشاء من يسميها كيف يشاء، ولكن تبقى الحقيقة أنها انتفاضة مجيدة ولدت من رحم الحركة الشعبية البحرانية.

# دعـوة صريحـة من مـواطـن

تتمثل وجهة نظري الشخصية في دعوة صريحة وجادة إلى أبناء الشعب في الداخل والخارج وقواه الوطنية، أوجزها على النحو التالي:

أولا: العمل على عدم السماح بتجيير العمل الوطني لحساب السلطة: الأمر الذي يحتم على كافة فصائل المجتمع وفئاته المختلفة التعاضد والالتحام والالتفاف حول قيادة العمل الوطني وحركته الدستورية الشرعية، وعدم الانصياع والانجراف وراء الأوهام التي تطلقها السلطة من خلال مطالبتها بالتعامل مع ما يسمى باللجان والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان والجنة التي تحمل هذا الاسم بمجلس الشورى غير الدستوري الذي لا يعبر عن الإرادة الشعبية، والعمل سويا على اقتلاع جذور تلك اللجان والمؤسسات من نظام علاقات مجتمعنا المتحضر، والعمل بجدية وعزم على محاربة تلك اللجان السلمية المتحضرة من خلال الإصرار على عدم التعامل معها ورفضها رفضا مطلقا، لكي لا نضفي عليها وعلى القائمين بها صفة الشرعية. فتلك اللجان والمؤسسات لا ترقى إلى مصداقية صاحب الإرادة والقرار وهو الشعب.

ثانيا: ان المرجعية الوحيدة هي اللجان المؤسساتية لحركات النضال الشعبي وقواه الوطنية. فيجب ان لا تنطلي على المواطنين خطط وممارسات النظام الخليفي، بل فضح وإقصاء أي نهج سلطوي يراد منه ليّ الذراع أو إقحام الشعب وحركته الوطنية في زوبعة حرجة. ولذا، يتوجب الإصرار بعزم وثبات أن لا قيادة نعتد ونعترف بها سوى القيادات التي عرفها الشعب، وسوف يكون مصير من تسول له نفسه الخروج على هذه الثوابت الهزيمة والخذلان.

إن تداعيات ما تحقق من نصر تتطلب منا جميعا وسلطانه أمام قبضة العدالة علينا جميعا بل لزاما علينا جميعا الإسراع بحماس لتقديم الشهادات الشخصية حول ممارسات جهاز التعذيب إلى الجهات الوطنية المعنية والتي تمثل ضميرنا والمعبرة والمدافعة عنا وعن حقوقنا ومصالحنا دون هلع أو خوف، وعدم الاكتراث بما يستتبع ذلك من نتائج

يا أبناء شعبي أصبحتم رمزا يحتدى بنضالاته أمام العالم أجمع، وأن إطار قضيتنا العادلة أخذ يتسع بفضل تحديكم وإصراركم وثباتكم ودفاعكم المستميت وتشبثا بالعهد المجيد الذي عاهدتم به شهداءنا الأبرار. فمعركتنا في الداخل والخارج مستمرة للتخلص من عجرفة النظام واستبداده لتحقيق المطالب الشعبية المشروعة، وهي مطالب ممنوعة في وطننا الحبيب ولكنها لا بد ان تتحقق بعون

# ندوة بمجلس اللوردات البريطاني تناقش الوضع بعد خمس سنوات على الانتفاضة

قدت في ١٥ ديسمبر الماضي بمبنى مجلس
وردات البريطاني ندوة بمناسبة الذكرى الخامسة
انتفاضة الشعبية المباركة في البحرين. وشارك في
ندوة كل من اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة
برلمانية البريطانية لحقوق الانسان، والسيد سعيد
حبشي، عن حركة احرار البحرين. وعرض خلال
ندوة الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة الرابعة
بريطانية قبل ثلاثة اسابيع حول انتهاكات حقوق
انسان في البحرين ودور ايان هندرسون فيها.
تدأ اللورد ايفبوري الندوة مرحبا بالحاضرين الذين
ان من بينهم صحافيون وكتاب وسياسيون
يطانيون وعرب. وقال: شعرنا خلال هذا العام
خامس من عمر الانتفاضة الشعبية في البحرين
مل من جهة ويأس من جهة اخرى. فقد كان صعود
شيخ حمد الى الحكم مثارا للأمل لكن الخطوات
تي اتخذت حتى الآن لاصلاح الوضع السياسي
سابتنا بخيبة الامل. فهي تهدف لمواجهة الضغوط
خارجية وتخفيفها وليس لانهاء الازمة. كان بودنا
ن تدخل البحرين القرن المقبل بروح جديدة ولكن مع
سف أصر حكامها على ابقائها سياسيا في
عصور الغابرة. ان وزراة خارجيتنا تتعامل مع
ازمة في البحرين من زاوية حقوق الانسان فقط
تحاشى التعاطي مع المسألة الديمقراطية.وكان هذا
اضحا من خلال اجابة مسؤوليها على اسئلتي حول
ا دار خلال زيارة الامير الاخيرة الى بريطانيا. فقد
كزت تلك الاجابات على حقوق الانسان وتحاشت
ديمقراطية. ولا بد ان تعرف الوزارة ان حقوق
انسان والديمقراطية امران متلازمان. كان بودي ان
طلب وزارة الخارجية من البحرين تطبيق
ديمقراطية التي نريدها لانفسنا، فاذا لم يسمح
ناس بالتحرك الآمن والتعبير الحر عن الرأي فانهم
يستطيعون الوصول الى الديمقراطية.
د كان اطلاق سراح بعض المعتقلين والسماح بعودة
ض المبعدين خطوات ايجابية ولكنها محدودة
يست كافية. فالسجناء الذي اطلق سراحهم اما
هم انهوا فترة السجن المحكومين بها او انهم
وقوفون تعسفا بدون تهمة او محاكمة. كما ان بعض
ذين افرج عنهم اعيد اعتقالهم مجددا. وما تزال
لاعتقالات مستمرة حتى الآن. ففي ١٢ ديسمبر
عتقل من منطقة ابوصيبع خمسة اشخاص وعدد
خر من مناطق اخرى قبلهم. واستمر كذلك اعتقال
طفال دون السادسة عشرة من العمر. وقالت اللجنة
دولية للصليب الاحمر ان مسؤوليها قابلوا اكثر من
١٣٠ سجين في ١٣ سجنا خلال العام الماضي. وقد
فيرت في الآونة الاخيرة طريقة الاعتقال، حيث
صبح المواطنون يعتقلون لفترة قصيرة يضربون
خلالها ضربا مبرحا ويتعرضون لابشع انواع
تعذيب ثم يطلق سراحهم قبل ان يتمكن مسؤولو
صليب الاحمر مقابلتهم، وبالتالي لا يدخلون ضمن
عدد الكلي للسجناء في سجلات الصليب الاحمر.
لهذا السبب اجلت الحكومة الزيارة التي كان
فترض ان يقوم بها فريق من لجنة الاعتقال
تعسفي التابعة للامم المتحدة في اكتوبر الماضي
تأجلت حتى اكتوبر ٢٠٠٠. وهذا يعني ان الذين
عتقلوا تعسفيا سوف يبقون في السجن عاما
ضافيا، ومن بينهم زملاء الشيخ الجمري ويقول
قرير منظمة هيومن رايتس ووج الاخير ان اثني
شر شخصا سمح لهم بالعودة قبل بضعة شهور،
لكن منع في الفترة نفسها ٣٢ مواطنا من العودة.
الواضح ان الحكومة لم تتخل عن سياسة ابعاد
لمواطنين كنوع من العقوبة. وهو سلاح يستعمل ضد
ل من يطالب بالديمقراطية. كما انه بالرغم من
لضجة الاعلامية التي صاحبت اطلاق سراح الشيخ
لجمري فانه يعيش تحت الحصار المستمر حتى
لآن. ومع ذلك تطلب الحكومة من المعارضة ان
شكرها على ذلك. واستمر التعذيب خلال العام
أدلة على ان هندرسون مارس التعذيب شخصيا.، وانه ما يزال يلعب دورا مهما في جهاز الامن البحريني. ونعرف الآن ان الكولونيل توماس برايان هو الذي يدير جهاز الامن، فهل وظفته الحكومة البريطانية في ذلك المنصب كما فعلت مع هندرسون، وهل ستخبرنا بذلك ام علينا ان ننتظر ٣٠ عاما حتى يتم الافراج عن الوثائق التي تتطرق الى تعيينه؟ ونتساءل كذلك عن عدد البريطانيين الذين يعملون في جهاز الامن البحريني.

وتعلم الحكومة ان قضية تعذيب الشاب نوح خليل آل نوح حتى الموت ما تزال غامضة بالرغم من قول وزارة الداخلية انها بدأت العام الماضي تحقيقا في تلك الجريمة. وهذه ليست الحالة الوحيدة التي فشلت الحكومة البحرينية في التحقيق بشأنها. والمطلوب تقديم المسؤولين عن التعذيب الى المحاكمة، واعتقال اي منهم اذا غادر البحرين، كما حدث مع بينوشيه الذي اعتقل بسبب ممارسة موظفيه سياسة التعذيب. فمسؤولو جهاز الامن البحريني مسؤولون عن التعذيب ، ويتحملون تبعات جرائم التعذيب التي تمارس بحق المواطنين.

ومؤخرا قال السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، اننا نريد تطورا في مجال حقوق الانسان، واود ان اسمع من حكومة البحرين موافقتها على دعوة نايجيل رودلي، المقرر الخاص حول التعذيب، وكذلك مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي. وقد انتقدت منظمة العفو الدولية عدم السماح لوفدها بمقابلة غير الموظفين الحكوميين. وكان هناك خلال العام وفود برلمانية بريطانية الى بلد ليس فيها برلمان. وذهبت تلك الوفود بدعوة من عمر الحسن، وذلك ليسمع اعضاؤها ما تقوله الحكومة البحرينية. ومع الاسف فان احد هؤلاء البرلمانيين هو السكرتير البرلماني الخاص لروبين كوك، وهو لا يرى تناقضا بين زيارته للبحرين والمثل التي يجب ان يلتزم بها كعضو برلماني. وهكذا تبدو الحاجة ماسة لادخال تعديلات على اللوائح الداخلية التي تحكم تصرفات مثل هؤلاء لازالة التناقض بين المصالح الشخصية والمصالح العامة.

اننا نتوقع ان يعلن الامير في خطابه السنوي عزمه على اقامة انتخابات بلدية، وهو ما كان موجودا في الفترة ما بين العشرينات من هذا القرن وخمسينياته. واذا حدث ذلك فسوف يكون هناك ترحيب محدود بها، خصوصا اذا تم الاستغناء عن المناطبر الذين تعينهم وزارة الداخلية. وصدور قرار اميري بالانتخابات يوضح الازمة التي تعيشها البلاد حيث يصر حكامها على الحكم وفق قرارات اميرية وليس وفق دستور البلاد وبالتالي فليس هناك سند دستوري لذلك.

ان من الضروري ان تتخذ الحكومة خطوات جادة للحوار مع اعضاء لجنة العريضة الشعبية كمقدمة للمشاركة السياسية. وانني احثه على الدخول في حوار مع ممثلي الشعب كخطوة مهمة على طريق اعادة الثقة بين الحكومة والشعب.

وانتهى اللورد ايفبوري هنا ثم امر بعض شريط الفيديو الذي يحتوي على التقرير الخاص الذي عرضته القناة الرابعة قبل ثلاثة اسابيع.

وبعد انتهاء الفيلم الذي أدهش الحاضرين، تحدث السيد سعيد الحبشي، عن حركة احرار البحرين. وتطرق في البداية الى تاريخ الانتفاضة الشعبية والتضحيات التي قدمت خلالها من معتقلين وشهداء ومبعدين. ثم قال ان الحرية الدينية تتعرض لاعتداءات متواصلة من قبل النظام. فمنذ حلول شهر رمضان استمرت تلك الاعتداءات، وكان من بينها الاعتداء في ١٠ ديسمبر على مسجد زين العابدين في بني جمرة. وهناك اعتقلت قوات الامن بعض الاطفال الذين تسلقوا الجدار لاداء الصلاة جماعة مع الشيخ الجمري. وهذه هي المرة الاولى التي تغلق فيها مساجد المسلمين في هذه البلاد منذ ان دخلت الاسلام قبل اكثر من اربعة عشر قرنا. وتسعى الحكومة اليوم لاقصاء المواطنين من الحاكمة. وقد تصاعدت مخصصاتهم الشهرية فأضبح الحد الادنى لها اكثر من ٢٥٠٠ دولار شهريا. كما ان منازلهم تبنى على نفقة الدولة.

ولقد قامت المعارضة بمبادرات عديدة لترطيب الاجواء وتقريب وجهات النظر والمصالحة، واتصلت بعدد من الجهات من اجل التوسط، وشجبت العنف من اي مصدر كان خصوصا العنف الذي ترتكبه السلطات بحق العنف. وما تزال المعارضة مستعدة للتعاون من اجل وقف الاعتقالات التعسفية والغاء قانون امن الدولة واعادة العمل بالدستور. اننا نطالب باعادة الدستور وحكم القانون، واستمرار غياب الدستور سوف يكرس منطق العنف الذي تمارسه الحكومة .

اللورد ايفبوري: عندما خاطبت المعارضة الامير في رسالة مؤدبة خلال زيارته الاخيرة الى بريطانيا تم تجاهل الرسالة بشكل كامل، ويبدو انه ليس هناك اي تجاوب من العائلة الحاكمة مع اية وسيلة مهما كانت متطورة للحوار.

سؤال: قبل الانتخابات البرلمانية البريطانية، كان هناك جديث عن البعد الاخلاقي في السياسة الخارجية. فماذا حدث لذلك؟

اللورد ايفبوري: علينا الاستمرار في مخاطبة الوزراء وتذكيرهم بالديمقراطية التي نريدها لانفسنا وتشجيعهم على الاهتمام بها في الدول الاخرى.. واستطيع ان اقول ان هناك ازدواجية في التعامل مع الدول. فالبحرين، ولسوء الحظ، واحدة من الدول التي تعامل بشكل مختلف عن بقية البلدان لاسباب جغراسياسية، فهي مركز الاونسكوم والاسطول السادس وهي شريكة اقتصادية لبريطانيا، وبالتالي فالحكومة تلتزم سياسة مداراة معها. ولكن مع دولة ملاوي مثلا فالموقف يختلف تماما حيث نمارس عليها ضغوطا كبيرة للاصلاح السياسي.

المشكلة غياب الارادة السياسية لدى اعضاء حزب العمال الحاكم للتحدث حول هذه القضايا. فهناك شخص مثل جيريمي كوربين مستعد لتبني مثل هذه القضايا ولكن كم شخصا هناك مثله؟

سؤال: هناك ضباط امن بريطانيون يعملون في البحرين، فهل لديكم فكرة عن عددهم؟

اللورد ايفبوري: مع الاسف لم نكتشف البعد الحقيقي لهندرسون الآ متأخرين. وهناك الآن توماس برايان الذي لا نعرف عنه كثيرا، ونسعى لمعرفته جيدا، الحكومة تخفي بعض الاشياء عنا.

سؤال: وماذا عن دول الخليج الاخرى؟

اللورد ايفبوري: الوضع يختلف من بلد لآخر. فمثلا قطر لديها قناة الجزيرة المنفتحة، وهو امر لا يرضي حكومة البحرين. لكن عليهم ان يعرفوا ان الحدود بين الدول الآن تكاد تنعدم. وفي الوقت الذي تريد فيه حكومة البحرين استثناء مبدأ الحوار مع المعارضة فانها سوف تتعرض لضغوط الجهات ذات التوجه الليبرالي في الخليج. ولقد تم إسكات الاصوات المطالبة بالتغيير داخل البحرين ولكن الى متى يستمر ذلك؟

وفي ضوء هذه الندوة كتب احد الاشخاص الذين يعملون لصالح حكومة البحرين رسالة نشرتها جريدة «القدس العربي» التي تصدر في لندن، وكانت الرسالة محاولة للتقليل من نشاط المعارضة في مجال حقوق الانسان.ورد اللورد ايفبوري عليها برسالة اخرى نشرتها الجريدة المذكورة لاحقا، وتمنى اللورد ايفبوري للبحرين وشعبها خيرا وان يعيد الامير العمل بدستور البلاد.وقال انه لا يتذكر ان صاحبة الرسالة التي وقعت باسم امرأة للتمويه، كانت حاضرة في الندوة، وقال ان سياسات الحكومة التي تمنع حرية التعبير جعلت مصادر وصول الخبر المحلي الى الخارج محدودة، لانه لم يعد هناك مراسلون للصحافة ووسائلة الاعلام الغربية في المنامة. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين اصبحت تستعين بخدمات بعض الاجانب للدفاع عنها

# يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠٠

**٢٧ ديسمبر**

● عبر المواطنون الاحرار قبل يومين عن رفضهم المطلق لاستمرار تغييب الدستور والمجلس الوطني، وذلك خلال ندوة نظمها نادي الخريجين بالمنامة. وكان ضيفا الندوة هما الدكتور جمال فخرو والدكتور سمير رجب، وهما عضوان عينهما رئيس الوزراء في مجلس الشورى. وتحدث الاثنان بلغة المديح للحكومة والدفاع عن ذلك المجلس معتقدين ان جهاز القمع الذي يحمي النظام وعملاءه سوف يرهب المواطنين ويكمم افواههم عن الرد عليهما، و لكن شجاعة الحاضرين كانت أقوى من جهاز التعذيب، فانطلقت التعليقات الرافضة لمشروع مجلس الشورى بدون توقف، ووجد المحاضران نفسيهما في زاوية حرجة جدا، فهما لا يريدان ان يغضبا رئيس الوزراء ولا يستطيعان مواجهة الموقف الشعبي الواعي الذي لم يعد يقبل بشيء أقل من المطالب الشعبية العادلة، ويرفض مشاريع الاستبداد الحكومية. فبعد أن عدد المحاضران مزايا مجلسهما وصلاحياته والدعوة الى تطويره، جاء دور الحاضرين للتعبير عن آرائهم ازاء ما قالاه. وهنا تحدث الاستاذ عبد العزيز ابل، عضو الوطني الذي حله الامير السابق وسأل عن مدى امكانية تطوير هذا المجلس الى مجلس يصدرالتشريعات ويمارس الرقابة ويقر مبدأ فصل السلطات الثلاث التي اختزلها النظام في نفسه، كما تساءل عن امكانية انشاء محكمة دستورية عليا للبت في النزاعات بين السلطات الثلاث. فأجاب المحاضران انهما لا يملكان اي تصور واضح لبرنامج التطوير وان ذلك مرهون بقرارات الحكومة، وامتنعا عن ابداء رأيهما حول امكانية انشاء محكمة دستورية، لعلمهما ان عادل فليفل سوف يعتقلهما اذا وافقا على ذلك.

● وبعده تحدث الاستاذ مجمد جابر صباح، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق، وقال ان مجلس الشورى لم يكن ولن يكون محل قبول الشارع البحريني لانه لن يكون بديلا عن المجلس الوطني، وان اعضاء المجلس لا يمثلون الشارع وانما يمثلون من عينهم، وان المجلس مؤسسة غير دستورية لانه يفتقر الى الشرعية، وان اعطاء المرأة حقها لدخول المجلس هو اجحاف لها لانها كانت تمارس هذا الحق منذ اكثر من ٣٠ سنة قبل ان يسلبها النظام هذا الحق. واختتم الاستاذ صباح قوله بان الوضع الحالي لن يتغير الا بالرجوع الى صناديق الاقتراع. وما ان اكمل كلامة حتى امتلأت القاعة تصفيقا حادا الامر الذي أرغم المحاضرين على التعليق بان الحاضرين يؤيدون ما قاله. وشارك في الحوار كذلك المحامي فريد غازي الذي استنكر فيه رأي سمير رجب الذي كان قد قال بان كثيراً من التجارب في الوطن العربي فشلت لانها قفزت فوق واقعها وانها لم تدرس وضعها بجدية قائلا بان التقييم يجب ان لا يكون بعد وأد التجربة ووصفها بالفاشلة، بل كان يجب اعطاء الفرصة كاملة وتقييمها بعد ذلك. وتوالت المداخلات واغلبها يركز على اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، ومن بين المشاركين المحامي عبدالله هاشم الذي عبر عن قلقه من مقولة تطوير التجربة من دا خلها لان فاقد الشيء لا يعطيه.

● وانتهت الندوة بفشل ذريع للطرح الحكومي الرافض لعودة العمل بالدستور، حيث اكد الحاضرون، وهم من جميع الاطياف السياسية والفكرية ان البلاد لن تتطور وتستقر الا بالتخلي عن عقلية الاستبداد والقمع والرضوخ للمطالب الشعبية العادلة. ويخشى البعض ان يكون مصير نادي الخريجين مشابها لمصير جمعية المحامين التي حلت الحكومة قبل اقل من عامين مجلس ادارتها المنتخب بعد ندوة عبر فيها المواطنون عن مطالبهم العادلة. كما اغلقت الحكومة عددا من المساجد والمأتم بسبب تعبير بعض مرتاديها بأسلوب سلمي عن آرائهم ازاء الوضع القائم. وما يزال مسجد الصادق بالقفول مغلقا حتى اليوم للسبب نفسه.

● وعلم من جانب آخر ان المعذبين اخبروا المواطنة حليمة سديف، المعتقلة منذ ١٦ ديسمبر بأن جهاز التعذيب قرر ابقاءها في السجن ثلاثة شهور عقابا لها على رفض التوقيع على اعترافات تدينها، ولجعلها عبرة للاخريات اللاتي يطالبن بالدستور والمجلس الوطني. وجاء اعتقال هذه المواطنة بعد ساعات فقط من خطاب الامير الذي أمر فيه بالسماح بالتعبير الحر. واعتبر ناشطون في مجال حرية التعبير قضية السيدة حليمة مقياسا لمدى جدية ما جاء في خطاب الامير، حيث انها لم تقم بأي عمل سوى التعبير الحر عن رايها بأسلوب سلمي متحضر.

● وما تزال القضايا التي احتوى عليها خطاب الامير محل تساؤل خصوصا بعد ان مر اكثر من عشرة ايام على ذلك الخطاب بدون ان يفرج عن المعتقلين سوى ٤٥ منهم. بينما قال الامير انه اصدر قرارا بالافراج عن قرابة المائتي سجين. وعلم ان الذين أفرج عنهم كانوا قد أنهوا فترة السجن التي فرضتها عليهم محكمة امن الدولة، وان بعضهم كان موقوفا بدون تهمة او محاكمة. فمثلا قضى السيد محمد التل، قرابة الخمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة قبل اطلاق سراحه الاسبوع الماضي.

**٢٩ يناير**

● علم أن الشاب محمد سلمان الذي اعتقل الشهر الماضي قد أودع زنزانة انفرادية منذ اعتقاله، و ان وضعه الصحي سيء بسبب التعذيب الوحشي الذي تعرض له في مركز التعذيب بالحوض الجاف. وتعرض مؤخرا لتهديدات شديدة بالمزيد من التعذيب اذا ما اخبر اهله بما حدث له. ولم يسمح لعائلته بزيارة مناسبة له، الامر الذي بعث القلق في نفوس الحقوقيين. وقد طلبت المعارضة من اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هذا المواطن والتأكد من سلامته خصوصا بعد التهديدات التي وجهها المعذبون له. كما استمر القلق ازاء الوضع الصحي للمواطنة السيدة حليمة سديف التي مضى على اعتقالها حتى الآن ثلاثة عشر يوما، وتؤكد التقارير تعرضها للتعذيب الوحشي المتواصل في سجون الظالمين.

● وشهدت البلاد حالة من التوتر في اليومين الماضيين بسبب اصرار قوات القمع على الاستمرار في منع اقامة الشعائر الدينية. وقد اعتاد المواطنون على احياء ذكرى استشهاد الامام علي بن ابي طالب منذ قرون، وتسعى الحكومة لمنع ذلك بكل الوسائل الاستفزازية. واستمرارا لسياسة محاصرة حرية التعبير تطالب الحكومة المواطنين بالحصول على موافقة من جهاز التعذيب لاقامة اية ندوة او محاضرة فكرية او دينية. وعلم ان مأتم المنامة والنعيم والسنابس تعرضت لضايقات شديدة لتخويف المواطنين من المشاركة في تلك الشعائر. وقد اكدت منظمات حقوقية دولية عديدة الاعتداءات الحكومية على حرية الممارسة الدينية، ووثقت حوادث القمع بالارقام والحقائق. كما قامت عناصر من جهاز المخابرات بأساليب استفزازية ضد المواطنين. فقد قامت هذه العناصر بكتابة شعارات تهاجم الشيخ الجمري وتعتدي على مقدسات المواطنين، الامر الذي أثار مشاعر الغضب في نفوس الكثيرين.

● ومن جهة اخرى اصيب المواطنون بخيبة امل كبيرة بعد اعلان اسماء لجنة حكومية لاعداد مشروع الانتخابات البلدية. فمن جهة لم يحدد المرسوم الرسمي الفترة الزمنية لعمل تلك اللجنة، وبالتالي فليس معروفا بعد موعد الانتخابات البلدية المزمعة، ويخشى من تمييع القرار الاميري لابناء البحرين. فليس بين اعضاء هذه اللجنة شخص واحد من مواطني القرى، بينما شملت ثلاثة من الوزراء الخليفيين، ولم تضم اللجنة ممثلين عن العمال او المهنيين.

**رحبت المعارضة بالتقارب بين البحرين وقطر في اثر الزيارة الرسمية التي قام بها امير دولة قطر الى المنامة. وترى المعارضة ان رئيس الوزراء لعب دورا كبيرا على مدى السنوات الماضية لتوتير العلاقات بين البحرين وجيرانها. وذكرت التقارير الرسمية ان الطرفين ناقشا فكرة بناء جسر يربط بين البلدين وتشكيل لجنة لدراسة اوجه التعاون بينهما والنظر في الخلافات الحدودية. وكانت حكومة البحرين قد رفضت في السابق اقتراحا قطريا ببناء الجسر الذي كان سيوفر اعمالا لعدد كبير من المواطنين البحرينيين. وفي الوقت الذي ذكرت التقارير فيه ان رئيس الوزراء سوف يرأس مجلسا اقتصاديا لوضع استراتيجية اقتصادية للبلاد، اكدت التقارير ان الحكومة ما تزال تمارس ضغوطا كبيرة على دول الخليج الاخرى التي يتواجد فيها موظفون بحرينيون لتشديد الضغوط على اولئك المواطنين ومتابعتهم وعدم دفع رواتب عالية لهم. وتتعرض الكويت على وجه الخصوص لضغوط من حكومة البحرين لتشديد تضييقها على البحرينيين المتواجدين على اراضيها. واستمر رئيس وزراء البحرين بالتلويح بالتقارب مع العراق اذا لم توافق حكومة الكويت على مطالبه. وراى المراقبون في الخط البحري الذي افتتح يوم امس الاول بين البحرين والعراق استمرارا لسياسات الضغط على الكويت. وكان على ظهر الباخرة الاولى المتوجهة الى العراق احد اعضاء مجلس الشورى المعروف بعلاقته مع العراق والذي يعتبر حلقة الوصل بين رئيس الوزراء وحكومة بغداد.**

**٣١ ديسمبر**

● في تطور له دلالاته الخطيرة، الغت وزارة الداخلية ندوة كان مزمعا عقدها بنادي العروبة يوم امس. وكان من المفترض ان يتحدث سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المعين، في تلك الندوة التي روج لها كثيرا. وجاء الغاء الندوة في اعلان صغير نشر في الصحف المحلية. وكانت وزارة الداخلية قد الغت ندوة اخرى كانت مقررة في ١٠ ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان، ومنعت الصحافة المحلية من الاشارة من قريب او بعيد للاعلان العالمي لحقوق الانسان او خطاب كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة بالمناسبة. وليس معروفا سبب الغاء الندوة الاخيرة، ولكن مراقبين حقوقيين قالوا اليوم في اتصال هاتفي ان ذلك كان متوقعا من نظام لا يعترف بحقوق الانسان لشعبه، ويسعى لاخماد الاصوات المعارضة لسياساته بالقمع والتعذيب، ويعتبر ان مناقشة حقوق الانسان «تهديد لامن الدولة». واكدوا انهم لم يلمسوا حتى الآن جدية لدى النظام في ما يتعلق بحقوق الانسان، خصوصا بعد ان رفض السماح لفريق من مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة بزيارة البحرين في شهر اكتوبر الماضي حسب ما كان متفقا عليه. وكان سمير رجب قد تحدث قبل بضعة ايام في ندوة حول مجلس الشورى عقدت بنادي الخريجين، ولم يكن اداؤه جيدا بعد ان فشل في الاجابة على اسئلة الحاضرين حول الدستور والمجلس الوطني المنتخب. وتحولت تلك الندوة الى محاكمة علنية لحكومة رئيس الوزراء تخللها تصفيق الحاضرين بعد كل مداخلة من قبل الشخصيات المطالبة بالحقوق الدستورية. وكان متوقعا ان تتحول ندوة امس الى محاكمة مفتوحة لجهاز التعذيب وعلى رأسه ايان هندرسون ودونالد برايان وعادل فليفل وغيرهم من مسؤولي التعذيب في البلاد. ولذلك بادر هؤلاء لالغائها بموافقة رئيس الوزراء.

● وجاء الغاء الندوة حول حقوق الانسان في الوقت الذي تواصلت فيه الاعتقالات التعسفية. فقد اعتقل الليلة قبل الماضية من منطقة سترة مواطنان هما: محمد ناصر الطوق، احد اعضاء ادارة مأتم المنطقة، ويوسف الرومي المعروف بقراءته الاشعار الدينية. وعلم ان الاثنين معتقلان بمركزالتعذيب بالحورة الذي يديره عبد السلام الانصاري. ويخشى عليهما من التعذيب. وفي الليلة قبل الماضي خرجت بالعاصمة، المنامة، مسيرات دينية كبيرة شارك فيها آلاف المواطنين، بينما كانت قوات الشغب الاجنبية تحتل مواقعها بالقرب من طريق المواكب.

● وفي كرزكان تشن قوات التعذيب حملة مسعودة للبحث عن صاحب حذاء «سندريللا». وقصة هذا الحذاء ان تلك القوات قامت قبل بضعة ايام باعتداء وحشي على المنطقة وطاردت ابناءها بشراسة بعد كتابة بعض الشعارات التي تطالب باعادة العمل بدستور البلاد. وخلال تلك المطاردة، انخلع حذاء احد الشباب، فكان ذلك ذريعة لقوات القمع لمواصلة العدوان على المنطقة. ويجري الآن البحث عن صاحب هذا الحذاء عن طريق مسح المجمعات السكنية، الواحد تلو الآخر. وخلال هذه العمليات غير الانسانية يوقف المعتقلون في طابور ويسلط عليهم كلب شرس يقوم بشم احذيتهم بحثا عن صاحب حذاء «سندريللا». وقبل بضعة ايام هاجم كلب الحكومة احد الاشخاص ومزق ثيابه فاعتقد الجلادون انهم عثروا على الشخص الخطير، وبعد وضع الحذاء في قدمه اتضح ان حجمه لا يناسب رجل ذلك الشاب، فشعروا بالغضب الشديد، ثم أقبل بعضهم على بعض يتلاومون.

**٣١ ديسمبر**

● اعتقل الليلة الماضية المواطن السيد علوي العلوي (أبو غايب)، ٤٥، وهو في طريقه الى مأتم القصاب. وكانت قوات التعذيب تنتظر قدومه طوال اليوم، وعندما وصل في الساعة السابعة والنصف مساء اعتقل فورا. وفي الساعة العاشرة ليلا جيء به الى منزل والدته وقام عناصر وزارة الداخلية بتفتيش المنزل بشكل دقيق ومصادرة بعض ممتلكاته. وبرغم تدخل بعض الجهات ذات العلاقة مع الحكومة فقد رفض جهاز التعذيب الافراج عنه او ارجاع الممتلكات التي صودرت من منزله. وتجدرالاشارة الى ان الحكومة تحاصر المواطنين الناشطين في الفعاليات الدينية بالاعتقال والتعذيب في اطار سياساتها لقمع الحريات الدينية.

● وفي اطار الاعتداء على المقدسات الدينية ما يزال مسجد الصادق بالقفول مغلقا حتى الآن برغم مرور حوالي ثلاث شهور على ذلك. وكانت الحكومة قد سمحت بفتح مسجد مدينة حمد بعد انتشار الخبر الى الجهات الدولية المعنية بالحريات الدينية. ولكنها منعت القائمين على المسجد من القيام بأي نشاط ثقافي وعدم اقامة اية احتفالات دينية ومنعت اقامة صلاة الجماعة فيه. وأصبح واضحا لدى الجهات الحقوقية الدولية ما تمارسه الحكومة من الاعيب وتضليل للتشويش على حقيقة ما يجرى في البلاد، وعرفوا ان العهد الجديد يسير على خطى الماضي التعيس.

# يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠٠

مشاركته الشعرية في مسيرة دينية سلمية قبل ثلاثة ايام. وما تزال المواطنة الشابة حليمة سديف ترزح في غرف التعذيب منذ اعتقالها قبل اسبوعين. وقد حرمت من ابسط حقوقها القانونية، فلم يسمح لها بمقابلة محام، ولم توجه لها تهمة او يطلق سراحها. ويساور المواطنين غضب شديد بسبب استمرار اعتقال هذه المواطنة التي يريد النظام ان يجعلها «عبرة» لبقية المواطنين الذين يصرون على المطالب الدستورية والدفاع عن الحريات العامة.

● وبينما ترزح هذه المواطنة في السجون، صدر قرار بتعيين اثنين (رجل وامرأة) من ابناء العائلة الخليفية الحاكمة في مناصب رفيعة. واحد هذين الشخصين هند الخليفة التي عينت وكيلة لوزارة العمل في خطوة يتوقع ان يستعملها النظام للتظاهر باحترام حقوق المرأة. وتملك السيدة هند وكالات لمتاجر دولية كبيرة مثل «ماذركير»، سمارت شو، أسرار سارة وغيرها. وترأس والدتها، لولوة الخليفة، جمعية رعاية الطفولة والامومة. وكانت هيا الخليفة قد عينت سفيرة للبحرين في باريس خلفا للدكتور علي فخرو الذي هبط في مناصبه من وزير للصحة ثم التربية والتعليم، الى سفير في باريس حتى عين اخيرا مسؤولا بمعهد البحرين للدراسات السياسية والاستراتيجية. وتساءل المراقبون عن سبب حصر الترقيات والتعيينات النسوية في نساء العائلة الحاكمة بينما هناك من المواطنات الاخريات من تمتلك اعلى المؤهلات والخبرات.

### ٤ يناير

● مع بداية القرن الجديد شهدت مناطق البلاد مظاهر عديدة لاستمرار الاحتجاج السياسي السلمي والمطالبة الشعبية باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. ففي ليلة رأس السنة الميلادية استقبل المواطنون القرن الجديد بتفجير اسطوانات غازية في عدد من المناطق، تأكيدا على ان صوت الاحتجاج لن يهدأ ما دامت البلاد محكومة بقوانين الطوارىء وما دامت السجون مكتظة بأبناء البحرين. ففي منطقة الديه سمع دوي انفجارات اسطوانات الغاز بصوت عال سمعه المواطنون في المناطق المجاورة. وفي منطقة السنابس المجاورة سمعت اصوات مماثلة في الليلة نفسها، وكذلك في مناطق اخرى. جاء ذلك في الوقت الذي اشتعلت فيه اطارات السيارات على شارع البديع العام الامر الذي ادى الى ارتباك حركة المرور وتوقف عملية السير. واستمرت الاطارات مشتعلة في الشارع فترة طويلة. ثم جاءت مفرزة من الشرطة وازاحت البقايا من الشارع.

● وفي الوقت نفسه استقبل المواطنون العام الجديد بالشعارات الوطنية في مناطق كثيرة. ففي منطقة كرزكان شوهدت جدران المنطقة وهي ازدانت بالشعارات المكتوبة عليها باللغتين العربية والانجليزية. وقد اكدت الشعارات على المطلب الرئيسي وهو المجلس الوطني المنتخب طبقا لمواد الدستور، وعلى اعتقال النساء والتحذير بان الصمت وراءه صرخة آتية. وفي منطقة السنابس انتشرت شعارات مماثلة في الايام القليلة الماضية. كما شوهدت صور كثيرة مرسومة على الحيطان في تلك المنطقة. اما في السنابس فقد شاهد المواطنون صورا كثيرة للرموز القيادية والشهداء والمعتقلين مرسومة على الجدارن. وكانت مشاعر الغضب الشعبية هائجة بسبب استمرار المواطنة حليمة حسن سديف التي مضى على اعتقالها قرابة العشرين يوما ويعتقد انها تتعرض للتعذيب الوحشي.

● ويسود المواطنين شعور عام بان ايان هندرسون، مهندس التعذيب في البحرين، ما يزال يدير جهاز التعذيب بالرغم من ادعاء الحكومة انه تقاعد قبل عامين. وتقول المصادر المطلعة ان التغيير الذي حصل قبل عامين انما كان من اجل توظيف عدد اكبر من افراد من آل خليفة في المواقع الادارية الحساسة في البلاد. ويشير هؤلاء الى التعيينات الاخيرة التي شملت تعيين الدكتورة هيا آل خليفة سفيرة في باريس، وهند آل خليفة وكيلة لوزارة العمل العمل، وتعيين احمد بن عبد الله بن حمد آل خليفة وكيلا آخر بالوزارة نفسها. ويعتقد ان هذين الشخصين سوف يكونان المديرين الحقيقيين بوزارة العمل وان الوزير عبد النبي الشعلة الذي دافع عن رئيس الوزراء باستماتة سوف يجد نفسه موظفا شكليا بدون صلاحيات تذكر. ويعتقد كذلك ان محمد المطوع سوف يكون الشخص الثاني الذي قد يجد نفسه مهمشا بتعيين افراد من آل خليفة لادارة الوزارة التي يرأسها برغم تفانيه في خدمة رئيس الوزراء شخصيا.

● وقرع مراقبون دولين نواقيس الخطر مؤخرا ازاء سياسة التغيير الديمغرافي التي ينتهجها رئيس الوزراء، والتي تم بموجبها اعطاء الجنسية البحرينية لآلاف الاجانب من البدو السوريين وغيرهم. واشار هؤلاء ان رئيس الوزراء يفضل الآن تجنيس افراد قبيلة الدواسر بعد ان انتهى من تجنيس السوريين، ولاحظوا في هذه السياسة تطورا خطيرا في سياسات القمع التي تستهدف ابناء البحرين.

● ومن جهة اخرى ان من بين الذين افرج عنهم مؤخرا في اطار العفو الاميري كلا من عبد الغني المسباح الذي انهى قبل شهر واحد فترة السجن (خمس سنوات) التي فرضتها محكمة امن الدولة عليه. ولم يعلم بعد ما اذا كان المواطن سلمان النشابة الذي انتهت قبل شهر فترة سجنه كذلك. وتساءل المراقبون عن معنى العفو الذي يشمل مواطنين تجاوز سجنهم مدة الحكم الصادرة بحقهم. واعتبروا ان البحرين تدخل القرن الحادي والعشرين وهي تحمل الى العالم مصطلحات جديدة في مقاهيم السجن والعفو لم يألفها العالم من قبل.

**من المفارقات في البحرين ان يعتقل مواطن لانه اطلق كلمات تحرم السلطات استعمالها. فقد علم ان السيد علوي العلوي الذي اعتقل الاسبوع الماضي اطلق سراحه بعد ان اكد لجهاز التعذيب ان استعماله كلمة «الجمر» المجرورة بالكسرة في احدى قصائده الاسبوع الماضي لم يقصد به الشيخ الجمري، بل كان يتحدث في اطار وصف المشاعر الحارة مثل الجمر. ولكون جهاز التعذيب بديره الاجانب وعلى رأسهم ايان هندرسون فان عدم استيعابهم للغة العربية اصبح مصدر خطر على ابناء البحرين.**

### ٥ يناير

● فيما استمرت موجة الاعتقالات التي تجتاح البلاد منذ حلول القرن الجديد، علم ان عددا من مواطني منطقة دمستان اعتقلوا في الساعات الاولى من صباح امس. وعرف من بين هؤلاء كل من: عون علي ابراهيم، ٢٢، علي أبو الحسن، ٢٠، مهدي عبد الله ابراهيم، ٢٢، خليل ابراهيم كاظم. وقد قام عناصر جهاز التعذيب بعدوان كاسح على منازل هؤلاء وتم تخريب محتوياتها بدون رحمة او انسانية. جاء ذلك في الوقت الذي كان هؤلاء وعوائلهم يتناولون طعام السحور ويستعدون لاداء صلاة الفجر. ورأى المواطنون والمهتمون بقضايا حقوق الانسان في هذه السياسة تكريسا للعهد القمعي الاسود وبداية سيئة للقرن الجديد، وتناقضا واضحا مع ما جاء في خطاب الامير الشهر الماضي.

● وتجدرا الاشارة الى ان الحكومة منعت نادي العروبة من اقامة ندوة كان قد أعلن عنها حول حقوق الانسان، وكان مخططا للندوة ان تنعقد في ٢٩ ديسمبر الماضي بمشاركة سمير رجب، رئيس لجنة حقوق الانسان بمجلس الشورى المعين. ونشر الاعلان عن الغاء الندوة في الصحف المحلية بدون ذكر سبب ذلك الالغاء. وكانت الحكومة قد منعت تلك اللجنة من الاحتفاء باليوم العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر الماضي، ومنعت الصحافة المحلية من الاشارة من قريب او بعيد الى تلك المناسبة او الى خطاب السيد كوفي عنان حولها.

● وبعد هذه التطورات السلبية بدأ المثقفون البحرينيون في دراسة الخطاب الاميري لعلهم يجدون فيه ما يبعث الامل في نفوسهم بعد ان رأوا استمرار الحكومة في سياساتها القمعية. وقال بعضهم ان ما يقوم به الامير من مبادرات يقع في اطار التعاطي مع ذيول الازمة ولا يمس جوهرها. فتزويج ١٠٠٠ أعزب مشروع خيري جيد ولكنه خارج اطار المطالب الشعبية التي تهدف لاقامة دولة القانون المؤسسة على دستور البلاد والمشاركة السياسية عبر انتخاب المجلس الوطني. ويشعر بعض هؤلاء المثقفين ان هناك امورا مبطنة حتى في الامور التي تضمنها الخطاب الاميري. ويشيرون الى مشروع «اعطاء الجنسية البحرينية لمن يستحقها». ويرون في ذلك محاولة جادة لفرض التغيير الديمغرافي على البلاد تحت غطاء منح الجنسية لمن يستحقها. ومستحقو الجنسية، من وجهة نظر جهاز التعذيب، هم العاملون في جهاز الامن وقوة الدفاع، وليس ابناء البحرين من ذوي الاصول الفارسية المولودين فيها أبا عن جد. وزاد من شكوك هؤلاء ما أعلن قبل يومين عن منح الجنسية البحرينية ل ٢٦ شخصا. وقد نشرت الصحافة المحلية صور بعض هؤلاء بأحجام صغيرة لاخفاء معالمهم، بدون ذكر اسماء اي منهم. ولكن المواطنين لاحظوا ان عددا منهم موظفون بقوة الدفاع ووزارة الداخلية. وكان راشد بن خليفة آل خليفة، وكيل وزارة الداخلية لشؤون الهجرة والجوازات قد أعلن ان سياسة «منح الجنسية البحرينية لمستحقيها» سوف تستمر في التنفيذ في الاسابيع المقبلة.

**ذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة قررت منع عدد من دور النشر اللبنانية من المشاركة في معرض الكتاب القادم الذي سوف يقام في البحرين، برغم انها دفعت اجور المشاركة في المعرض. وقالت هذه المصادر ان ذلك الاجراء يهدف لمنع دخول بعض الكتب الدينية التي تتعلق بالعبادات. وكانت السلطات قد منعت مؤخرا دخول بعض الكتب التي اعتاد المواطنون على اقتنائها عبر السنين.**

● وعلى صعيد آخر علم ان ايان هندرسون قام مؤخرا بزيارة الى بريطانيا لقضاء فترة اعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية. وقد أجرت المحطة الرابعة البريطانية مقابلة معه سوف تبث هذا المساء. وهناك شيء من الاهتمام الاعلامي بقضية هندرسون بسبب ملفه الطويل في مجال انتهاكات حقوق الانسان. ويتم تداول القضية بالتساؤل عما اذا كان يجب اعتقاله كمجرم ضد الانسانية.

### ٦ يناير

● سجل دعاة الحق وناشطو حقوق الانسان انتصارا اعلاميا كبيرا بوضع ايان هندرسون على قائمة المطلوبين للعدالة الدولية بتهم ارتكاب جرائم ضد الانسانية. فقد كان الخبرالاول في النشرة الاخبارية الرئيسية للقناة الرابعة البريطانية Channel 4 الليلة الماضية تغطية لقضية ايان هندرسون والتهم الموجهة اليه بادارة جهاز امني يمارس التعذيب كسياسة ثابتة. وجاءت التغطية الاخبارية بعد اكتشاف وجود هندرسون في بريطانيا لقضاء اجازة اعياد الميلاد ورأس السنة الميلادية. واهتمت الجهات الاعلامية والحقوقية بمتابعة هندرسون وجمع الادلة الكافية لادانته فيما لو تم اعتقاله وقدم الى المحاكمة. وقضى هندرسون اجازته مع زوجته، ماري، بمنزل بمقاطعة «ديفون». واستطاع فريق عامل بالقناة التلفزيونية المذكورة مقابلة هندرسون بمنزله ومساءلته عن جهاز التعذيب الذي اداره منذ اكثر من ثلاثين عاما. وانكر هندرسون ممارسة التعذيب في سجون البحرين، وقال ان الحديث عن التعذيب «امر مضحك». واعدت التقرير الصحافية سارة سبيلر التي ذهبت الى البحرين سرا قبل اربعة شهور ضمن فريق اعلامي تابع للقناة الرابعة، وسجل الفريق افادات عدد من ضحايا التعذيب بينهم امرأة وطفل. واشتمل التقرير الذي بثته المحطة المذكورة الليلة الماضية على مقابلة مع كين بيرتشيس، عضو البرلمان البريطاني وصديق حكومة البحرين. وأقر بيرتشيس بضرورة «مساءلة» هندرسون الذي التقى به قبل ثلاث سنوات لمدة ٤٠ دقيقة على حد قوله، ووصفه بانه «عنصري»، ولكنه كرر هجومه على اللورد ايفبوري بسبب نشاطه في مجال حقوق الانسان في العالم. واشتمل التقرير كذلك على مقابلة مع احد اعضاء حركة احرار البحرين، الذي طالب باعتقال ايان هندرسون باعتباره مسؤولا عن جهاز التعذيب في البحرين. وقال انه قبل مجيء هندرسون في ١٩٦٦ ليس هناك ما يؤكد ممارسة التعذيب كسياسة ثابتة في السجون، وانما تكرس بعد ذلك. وتمنى ان تقوم المؤسسات الحقوقية والانسانية بملاحقة مهندس التعذيب في البحرين.

● ولاحظ المراقبون نجاح الجهود التي بذلت لملاحقة هندرسون حيث اصبحت قضيته تطرح بجانب قضية بينوشيه والمجرم النازي كونراد كاليجيس الذي تبذل جهود كبيرة لاعتقاله في بريطانيا. وطرحت قضية هندرسون الليلة الماضية في هذا الاطار، الامر الذي يعتبر خطوة كبيرة على طريق الجهود لتقديمه لمحاكمة دولية عادلة.

### ٧ يناير

● أكد السيد جاك سترو، وزير الداخلية البريطاني، يوم امس ان الشرطة البريطانية تحقق في ملف ايان هندرسون ازاء التهم الموجهة اليه باعتباره مهندس التعذيب في البحرين. وقال الوزير في مقابلة مع القناة الرابعة التلفزيونية ان هندرسون غادر البلاد حسب علمه. غير ان مصادر اخرى قالت ان هندرسون ما يزال في منزله بمقاطعة ديفون الواقعة في جنوب غرب بريطانيا. وكان قد وصل الى البلاد قبل رأس السنة الميلادية لقضاء اجازة خاصة. وقام فريق من القناة التلفزيونية المذكورة بمقابلته وبثت المحطة تقريرا خاصا بهندرسون الليلة قبل الماضية. واستمر الاهتمام الاعلامي بهذه القضية على المستويات السياسية والاعلامية. فقد بث راديو لندن المحلي يوم امس تقريرا خاصا حول القضية نقلا عن القناة الرابعة. وبثت الخدمة الدولية لهيئة الاذاعة البريطانية ضمن برنامجها «العالم هذا اليوم» تقريرا خاصا حول هندرسون ومقابلة مع احد اعضاء حركة

# يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠٠

● وفي عددها الصادر هذا اليوم نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية مقالا بعنوان: «رئيس الجواسيس البريطاني في تحقيق حول التعذيب» وجاء في المقال ان الاتهامات الموجهة لهندرسون له اصبحت امام المحققين. واكد الوزير ان هندرسون «مواطن بريطاني.. واعلم ان التهم اصبحت مادة للبحث من قبل قسم الجريمة المنظمة التابعة لشرطة لندن». وقالت الصحيفة ان منظمات حقوق الانسان رحبت بالتحقيق في قضية هندرسون الذي «اتهم بالاشراف على تعذيب الناشطين من اجل الديمقراطية. ويقول الضحايا ان رجال الكولونيل (هندرسون) استعملوا اساليب مثل قلع الاظافر وتسليط الكلاب المتوحشة على السجناء والاعتداء الجنسي على المعتقلين». وذكرت الصحيفة كذلك انه طبقا لقانون ١٩٨٨ فان بريطانيا مسؤولة عن اعتقال ومحاكمة اي شخص متهم بالتورط في التعذيب في اي مكان من العالم. ونسبت الصحيفة الى ناطقة باسم جهاز الشرطة قولها: «لقد استلمنا اوراقا تدعي التعذيب وهي تفحص الآن من قبل ضباط من مجموعة الجريمة المنظمة».

● ورحبت منظمة العفو الدولية يوم امس بالتحقيق في الاتهامات الموجهة لهندرسون حول التعذيب، وقالت ان ذلك هو اقل ما هو مطلوب في الوقت الحاضر». واهتمت وسائل الاعلام البريطانية والدولية بهذه القضية بشكل ملفت للنظر. فقد بثت محطات «راديو ٤» و «راديو ٥» تقارير مفصلة حول الموضوع يوم امس. وبثت وكالات الانباء الدولية الخبر بشيء من التفصيل ومنها وكالة رويتر ووكالة الاسوشيتد برس. و «برس اسوسييشن». واهتمت الصحافة البريطانية الاخرى بالقضية وهي تتابع ذيولها وتبحث فيها بعمق. ونشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا طويلا على الصفحة الاولى بعنوان: «مطالبة بريطانيا باعتقال رئيس المخابرات البحريني السابق هندرسون، أسوة ببينوشيه». واحتوى المقال على شيء من التفصيل للاتهامات الموجهة لهندرسون .

### ٨ يناير

● استمرت قضية التحقيق في الجرائم التي ارتكبها ايان هندرسون تحظى باهتمام المراقبين والجهات السياسية والاعلامية والقضائية. فقد أصدرت منظمة العفو الدولية امس بيانا رحبت فيه بتلك الخطوة وطالبت الحكومة البريطانية بتقديمه الى المحاكمة اذا توفرت لدى الشرطة ادلة كافية لادانته. وجاء في البيان ما يلي: «ان اعلان الحكومة البريطانية بان مواطنا بريطانيا متهما بلعب دور رئيسي في التعذيب في البحرين يجري التحقيق في ملفه خطوة نرحب بها باتجاه العدالة. لقد كان الميجور جنرال (رتبة بحرينية) ايان هندرسون، ٧١، مسؤولا بجهاز المخابرات البحرينية منذ ١٩٦٦، حيث صعد الى منصب نائب ومدير الجهاز حتى تقاعده الذي اعلن عنه قبل عامين. وكان في اجازة في بريطانيا منذ نهاية ديسمبر ١٩٩٩. ان جهاز الامن SIS وبقية اجهزة الامن في البحرين، ومن بينها دائرة التحقيقات الجنائية مسؤولة منذ سنوات كثيرة عن انتهاكات قظيعة لحقوق الانسان. وقد ذكرت اسماء عدد من موظفي جهاز التحقيقات الجنائية والامن بشكل منتظم في افادات المعتقلين السياسيين السابقين خصوصا في ما يتعلق بالتعذيب خلال التحقيق. وبالرغم من ان التعذيب ممنوع وفقا لدستور البحرين، فقد استعمل بشكل منتظم مع السجناء السياسيين في الماضي، خصوصا في منتصف التسعينات. واكثر طرق التعذيب استعمالا تشمل الضرب المبرح بالكابلات الكهربائية على الظهر وارجل القدم والتعليق من الاطراف وعصب اعين الضحايا مع ربط ايديهم وراء ظهورهم وابقائهم واقفين ساعات طويلة مع الاعتقال الانفرادي الطويل. وعلى مدى السنوات وثقت منظمة العفو الدولية بشكل واصح انتهاكات حقوق الانسان في البحرين. واثارت بشكل متكرر قلقها بشأن التعذيب مع السلطات البحرينية ومع الميجور جنرال ايان هندرسون شخصيا منذ ١٩٨٧. وانكرت حكومة البحرين بشكل متكرر استعمال التعذيب في مراكز الاعتقال والسجون ولكن حسب علم المنظمة فانها لم تجر اي تحقيق صحيح في اتهامات التعذيب. ان الحكومة البريطانية ملزمة، طبقا للقانون الدولي باجراء تحقيق في دور هندرسون في استعمال التعذيب في البحرين. فالرئيس الذي يعرف او يجب عليه ان يعرف بأن موظفيه يمارسون انتهاكات حقوق الانسان ولم يتخذ اي خطوات للتأكد من معاقبة المسؤولين ووقف الانتهاك، مسؤول كمرتكب للجريمة. وطبقا للقانون الدولي ايضا فان التعذيب جريمة ضد الانسانية عندما ترتكب على نطاق واسع ومنتظم. فاذا وجدت الحكومة البريطانية، بعد التحقيق الاولي، بان لديها ادلة كافية لمحاكمة هندرسون، فعليها ان تطالب بعودته الى المملكة المتحدة للمحاكمة او تتعاون مع اية حكومة مستعدة للقيام بهذه المحاكمة بشكل عادل».

### ١٠ يناير

● نشرت صحيفة «صنداي هيرالد» في عددها الصادر يوم امس (الاحد ٩ يناير ٢٠٠٠) مقالا طويلا ومهما بعنوان: «جزار البحرين لن يستطيع الاختفاء ابدا». وجاء في المقال شيء من التفصيل حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون بادارة جهاز تعذيب وحشي منذ اكثر من ثلاثين عاما. وقال كاتب المقال السيد نيل ماكاي ان هندرسون نصب امام منزله يافطة مكتوبا عليها «احذروا الكلاب»، واعتبر ذلك «انعكاسا لروح الدعابة القاتمة وغير الانسانية التي يمتلكها اولئك الذين سمحوا لانفسهم بملامسة الشر». وجاء في المقال المتكون من اكثر من ٢٠٠٠ كلمة ان هندرسون «متهم بالاشراف على القمع الذي تمارسه الدولة بشكل واسع والتعذيب وقتل دعاة الديمقراطية في المشيخة. وقد ارتكب عملاؤه كما كبيرا من الانتهاكات بحق المعارضين ومن بينها قتل المعتقلين واغتصاب المحتجزين واستعمال الصعق الكهربائي لسحب الاعترافات». وقال انها ليست المرة الاولى التي يزور فيها بريطانيا ولكن توقيت الزيارة هذه المرة كان سيئا لانها تزامنت مع قضية مجرمي الحرب النازيين المثارة في بريطانيا . وقدم المقال خلفية تاريخية لهندرسون قبل ان يصبح رئيسا لجهاز التعذيب في البحرين. وقال ان لدى الصحيفة وثائق تثبت ان بريطانيا «تواطأت في قمع المعارضين البحرينيين». وقال ان كلا من انطوني بارسونز، المعتمد السياسي في البحرين في الستينات ومايكل وير، المسؤول بالدائرة العربية بالخارجية البريطانية آنذاك اقنعا الامير بتوظيف هندرسون. وقال ان الحكومة البريطانية زودت البحرين بأسلحة ودربت افراد جهاز الامن وقوة الدفاع والحرس الوطني، وهي الجهات المتهمة باطلاق النار على المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية. وقال كذلك ان الجهاز الحاكم متهم بجرائم القتل خارج القانون وابعاد المعارضين قسرا، والاعتداء الجنسي على المعتقلين والاعتقال التعسفي. وقال انه في يوم الخميس الماضي كان هندرسون يسخر مبتسما ممن يتحدث عن محاكمته بتهم التعذيب، ولكن الابتسامة فارقت شفتيه عندما صرح وزير الداخلية، جاك سترو، بان ملفه بأيدي الشرطة. وعلق على ذلك بقوله: «هذا ما أتوقعه من هذه الحكومة». واكد المقال ان عمليات الامن الداخلية لا تتم الا بموافقته، ويجري تنفيذها تحت اشراف الضباط البريطانيين الذين وظفهم هندرسون في الرتب العليا للقسم الخاص.

● وعلى صعيد آخر استمرت العمليات الاحتجاجية في الايام القليلة الماضية في اطار العمل الوطني. فقد شوهدت يوم امس اطارات السيارات وهي تحترق على الشارع العام بمنطقة كرزكان، وشوهدت اعمدة الدخان تتصاعد بكثافة منذ الصباح الباكر. كما شوهدت بمنطقة كرانة شعارات دستورية كثيرة خصوصا يوم العيد. وكانت آثار الفرحة بادية على وجوه المواطنين وهم يقرأون هذه الشعارات، خصوصا بعد انتشار خبار التحقيق في ملف هندرسون من قبل الشرطة البريطانية. واكدت التقارير ان الفرحة كانت بادية على وجوه المواطنين بعد انتشار خبر هندرسون. وتمنى الموطنون ان يستمر التحقيق الدولي في جرائم بقية المعذبين خصوصا دونالد برايند ودييفد داربي وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة. وناشدت المعارضة المواطنين الاستمرار في كتابة افاداتهم بشكل مفصل حول معاناتهم في غرف التعذيب للاستفادة منها وفق القانون الدولي. وفي مساء امس الاول شوهد حريق احتجاجي على شارع البديع بالقرب من منطقة السنابس. وكانت هناك حرائق اخرى بالقرب من منطقة جد الحاج على شارع البديع.

● وعلم من جهة اخرى ان الحصار المفروض على منطقة بني جمرة استمر في اليومين الماضيين بشكل اكثر كثافة. ولما ذهب وفد من لجنة العريضة الشعبية يوم امس الاول لزيارة الشيخ الجمري بمناسبة العيد منعوا من دخول المنزل واخبرهم احد الضباط بمنعهم من دخول منزل الشيخ والا تعرضوا للاعتقال. وكان الوفد مكونا من السادة علي قاسم ربيعة والشيخ عيسى الجودر والسيد ابراهيم كمال الدين. وعلم ان قوات الشغب قامت ببناء بيوت خشبة لهم في مناطق التفتيش بمنطقة بني جمرة في المنطقة المحيطة بمنزل الشيخ الجمري. وعلم من جهة اخرى أن جهاز التعذيب كثف مؤخرا من الضغط على المعتقلين خصوصا خلال الزيارات العائلية. ويتم تفتيش السجين خمس مرات في كل زيارة وخلع جميع ملابسه ما عدا الازار.

### ١١ يناير

● مع انتشار خبر التحقيق في ملف ايان هندرسون من قبل الشرطة البريطانية بين المواطنين في البحرين سادت موجة من الفرح والاستبشار، وعبر المواطنون عن ذلك بوسائلهم السلمية المتحضرة. فقد خرج الليلة الماضية عدد من المواطنين في تظاهرة صغيرة بالقرب من الاشارات الضوئية بمنطقة الديه رافعين الشعارات الوطنية. وكان من بين تلك الشعارات «شكرا للقناة الرابعة لكشف هندرسون». واستمرت التظاهرة فترة محدودة ثم تفرق المشاركون فيها عندما توجهت قوات التعذيب الى المنطقة. وانتشرت الشعارات المنددة بهندرسون في عدد من المناطق، ولوحظ اهتمام شعبي كبير بالقضية. وقالت مصادر مطلعة ان القلق اصبح يسود اجواء وزارة الداخلية خصوصا العاملين من موظفيها في مجال التعذيب مثل عادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الظاعن وغيرهم. وعلم كذلك ان كلا من دونالد برايان وديفيد داربي، وكلاهما من المعذبين المعروفين، يشعران بقلق شديد خصوصا بعد ان بدأت ملفات التعذيب تتكشف شيئا فشيئا. وذكرت مصادر حقوقية ان اسميهما وردا على لسان عدد من الضحايا. ومن الاوصاف التي عرف بها دونالد برايان انه «يتلذذ بالتعذيب sadist ويمارس تعذيب البحرينيين بأبشع الاساليب». وقالت المصادر كذلك ان مسؤولي التعذيب منفسمون على انفسهم الى فريقين: الاول يرى ضرورة ممارسة المزيد من التعذيب بحق الضحايا الى الدرجة التي تمنعهم من الادلاء بأية شهادة للمحققين البريطانيين، والآخر يتجه لتحسين صورته لدى الضحايا والتقرب اليهم لتفادي التهم الموجهة اليهم كمعذبين. وحذرت جهات قضائية كلا من هندرسون دونالد برايان على وجه الخصوص، من عواقب وخيمة اذا كثفا تعذيبهما لأبناء البحرين.

● وأصدرت المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب نداء عاجلا حول استمرار الاعتقالات في البحرين.

## «الاندبندنت»: هندرسون يفكر بعقلية الاستعمار القديمة

نشرت صحيفة «الاندبندنت» في عددها الصادر يوم ٧ يناير مقالا بعنوان: بريطانيا تفشل في اعتقال رئيس التعذيب في البحرين». وجاء في المقال ان هندرسون قضى اجازة رأس السنة الميلادية في اجازة خاصة في بريطانيا بدون ان يتعرض للاعتقال. واشارت الى ظهور ادلة جديدة على وجود حالات كثيرة من التعذيب ارتكبت على ايدي رجاله بمعرفته. واضافت ان هناك شواهد على ممارسته التعذيب شخصيا بحق مواطنين بحرينيين. ونسبت اليه قوله ان قصص التعذيب من صنع المعارضين البحرينيين وليست حقائق.ولكنه فشل في الاجابة على التساؤلات حول استشهاد ضحاياه مثل نوح خليل آل نوح وسعيد الاسكافي والسيد علي امين محمد وغيرهم ممن استشهد تحت التعذيب. وفشل هندرسون في تشكيل اية لجنة لتقصي الحقائق في ما يتعلق بدعاوى التعذيب.

وقالت الصحيفة: «في ضوء خلفية الاختلاف حول معاملة ديكتاتور تشيلي وكونراد كاليجيس فان هذه القضية تكشف حالة التشوش في وزارة الداخلية حول من الذي يمكن اعتقاله في ما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان». ونسبت الصحيفة الى منظمة «ريدرس»التي تهتم بضحايا التعذيب قولها: «عندما وقعت بريطانيا على معاهدة منع التعذيب الدولية فانها الزمت نفسها بتقديم من يشتبه في ممارسته التعذيب الى المحاكمة عندما تطا اقدامهم حدودنا».

ومضت الجريدة الى القول ان هناك حركة شعبية دائبة في البحرين لاعادة العمل بدستور البلاد والمجلس الوطني الذي تم حله في العام ١٩٧٥، وان «جهاز الامن في البحرين تحت ادارة ايان هندرسون لعب دورا محوريا في منع عودة الديمقراطية». وقالت الصحيفة ان هناك ادعاءات بدور جهاز الامن في قتل المعارضين في السجون واعتقال الاطفال وقد كشف برنامج القناة الرابعة في نوفمبر شيئا من ذلك. ونسب المقال الى زوجة هندرسون قولها ان الحديث عن التعذيب رائج في العالم العربي وان هندرسون عمل على منع التعذيب. ولاحظ المراقبون ان ايان هندرسون ما يزال يفكر بعقلية الاستعمار القديمة التي تنظر الى الآخرين باستعلاء وعنصرية. وبلغ به التمادي في هذا الجانب الى قول ما يلي: «عندما يطلب طفل عربي حلاوة من ابيه ويرفض الاب اعطاءه يقول الطفل: لقد عذبني أبي».

# يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠٠

وقالت المنظمة ان عددا من الاطفال اعتقل الشهر الماضي من بينهم: السيد مرتضى السيد سلمان، ١٤، وحسين عيسى عطية، ١٤، محمد خليل ابراهيم محمد، ١٧. وناشدت المنظمة وقف الاعتقالات التعسفية للاطفال والتحقيق لمعرفة مرتكبي تلك الجريمة. وأصدرت المنظمة كذلك مناشدة عاجلة حول اعتقال المواطنة حليمة سديف التي ما تزال رهن الاعتقال والتي اخبرها المعذبون انها ستبقى في السجن ثلاثة شهور متواصلة عقابا لها على مطالبتها باعادة العمل بدستور البلاد. وقالت ان امرأتين اخريين اعتقلتا يوما واحدا وعذبتا وهما فاطمة سلمان مكي سلمان، ٢٤، وأسية عبد العزيز اسماعيل، ٢٠. وطالبت المنظمة اطلاق سراح حليمة والتحقيق في جريمة اعتقالهم وتعذيبهم.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «القدس العربي» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا مهمة للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: هندرسون رمز لمرحلة قاتمة في تاريخ البحرين المعاصر». وجاء في المقال «انه يتحمل مسؤولية كل الانتهاكات الفظة والخطيرة لحقوق الانسان منذ ان تسلم مسؤولية القسم الخاص عام ١٩٦٦في البحرين.. لقد دشن عهده عام ١٩٦٨ بشن حملة كبيرة ضد مناضلي جبهة التحرير الوطني البحرينية، ولم يتردد عن استخدام كل اساليب التعذيب ضد المناضلين... واتبع ذلك بحملات متكررة ضد مناضلي الجبهة الشعبية وجبهة التحرير الوطني عام ١٩٧١ و ١٩٧٢و ١٩٧٤ و ١٩٧٥ اثر حل المجلس الوطني». وواصل كاتب المقال قوله: «منذ الانتفاضة الشعبية التي طالبت باعادة العمل بالدستور عام ١٩٩٤ وضع هندرسون على عاتقه مهمة تمزيق املعارضة بسياسة التمييز الطائفي، وتوجيه الضربات اشرسة الى مناضل الحركة الاسلامية الشيعية، واستشهد تحت التعذيب او رصاص الشرطة اكث رمن ثلاثين مناضلا واستقبلت السجون عشرات الآلاف من المعتقلين، وكانت الابشع في التاريخ المعاصر للبحرين». واكد المقال «لا يستطيع هندرسون ان يدعي بانه لم يعذب احدا، او لم يقتل احدا او لم يبعد احدا، فكونه المسؤول الاول عن جهاز الامن في البحرين طيلة الثلاثين عاما ونيف الماضية فانه يتحمل المسؤولية عن كل الجرائم التي ارتكبها كل شخص مارس التعذيب او القتل من موظفي اجهزة الامن واذا لم يكن مسؤولا فاننا نتحداه ان يلقي القبض على مجرمين من امثال عادل فليفل وخالد الوزان». وطالب الكاتب بقوة: «اذا كان العهد الجديد يريد ان يضع البحرين على عتبة مرحلة جديدة كل الجدة فعليه ان يرمي بالطاقم القديم الى المزبلة وبالتحديد رئيس الوزراء. واذ ا كان العهد الجديد يريد ان يتبرأ من الجرائم التي ارتكبت في عهد والده تماما كما يقوم بذلك الملك محمد السادس بشجاعة كبيرة فان عليه ان يفتح ملفات القتل والتعذيب والجرائم التي ارتكبت طيلة الثلاثين عاما ونيف من عهد هندرسون، وليساعد العدالة البريطانية في وضع هذا المجرم في المحل الذي يستحقه: قفص الاعتقال للمحاكمة العادلة». وناشد الكاتب ضحايا التعذيب الادلاء بشهاداتهم قبل فوات الاوان.

### ١٢ يناير

● اعتقلت يوم امس المواطنة الشابة حليمة حسن سديف، ٢٠ عاما بعد خمسة ايام من اطلاق سراحها. وكانت قد اعتقلت عشية عيد الشهداء بعد بضع ساعات على خطاب الامير الذي وعد فيه بتحسين الاوضاع السيئة. وجاء اطلاق سراحها الاسبوع الماضي مقابل كفالة قدرها ٦٠٠ دينار (١٥٠٠ دولار)، واعتقلت مجددا بدون مبرر.

● ● واستمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية ومعها التعذيب الوحشي. ففي يوم الاحد الماضي (٩ يناير) اعتقل من منطقة توبلي كل من السيد اسماعيل السيد علي السيد اسماعيل، ٢١ (اعتقل سابقا لمدة ستة شهور) وعيسى علي الهندي، ١٦. واعتقل من منطقة اسكان جدحفص في الساعات الاولى من يوم ٧ يناير يناير كل من الطفل احمد منصور المتوج، ١٥ (يقبع حاليا في غرف التعذيب بسجن الاحداث)، حسين الشمطوط ١٦، حسين سعيد الزبيل، ١٧ (اعتقل سابقا وتعرض منزله هذه المرة للتفتيش الدقيق). ومن منطقة المصلى اعتقل في ٥ يناير كل من عبد الفتاح احمد حسن البني، ٣٠، واخويه عقيل ونبيل، ١٧ بالاضافة الى شخصين آخرين. وقد أفرج عن عبد الفتاح في اليوم التالي بعد ان تعرض لضرب وحشي جدا مع اخيه عقيل. ولا يزال نبيل رهن الاعتقال. واعتقل من منطقة عالي الشاب حسين الشغل بينما كان يسير في الشارع. وكانت سيارة تابعة لجهاز التعذيب تتحرش به وتصدمه بشكل استفزازي، وعندما استنكر هذا العمل العدواني تم تقييده وسيق به الى احدى غرف التعذيب. وكان ايان هندرسون قد درب عملاءه على استفزاز المواطنين والتصرف في البلاد وكانهم هم الحكومة. وعلم ان دونالد برايان، المعذب البريطاني الشهير، قد أمر باستدعاء المواطن الشاب علي اكبر من منطقة سكان عالي، الذي كان معتقلا سابقا ولم يفرج عنه الا مؤخرا بعد ان قضى حكما ظالما بالسجن خمسة اعوام متواصلة. وتم استدعاء هذا الشاب مرتين مؤخرا تعرض للتعذيب الوحشي خلالها وعلق من رجليه ويديه قبل ان يطلق سراحه.

● وذكرت مصادر مطلعة ان هذه الاعتقالات جاءت على خلفية فعاليات سلمية في ايام العيد، حيث شوهدت الشعارات الدستورية في مناطق كثيرة وتوجه المواطنون الى قبور الشهداء لقراءة القرآن. ومن بين الشعارات: «سلام على الشهداء الذين مزقهم الرصاص الخليفي»، «لن نطلب منكم تزويجنا وانما نطالب بحقوقنا المشروعة»، «عيدنا يوم انتصارنا»، «الى متى الانتظار وكرامة المرء تهان؟».

● وعلم كذلك ان جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف هندرسون يرفض الافراج عن الشاب السيد ياسر السيد مرهون السيد سلمان (من منطقة الشاخورة) برغم تبرئته من قبل محكمة امن الدولة. وكانت هذه المحكمة السيئة الصيت قد عقدت جلستين لمحاكمة هذا الشاب وأقرت براءته، ولكنه ما يزال معتقلا.

● وكانت الجهات الحقوقية الدولية والمعارضة البحرينية قد ناشدت ضحايا التعذيب توثيق معاناتهم وما حدث لهم من تعذيب وتقديمها كإفادات ضد مهندس التعذيب في البحرين، ايان هندرسون، وعملائه وخصوصا دونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعبد السلام الانصاري وعدنان الظاعن. وتكرر المعارضة مناشدتها هذه للمواطنين في اطار هدفها المعلن وهو تطهير البلاد من التعذيب ومرتكبيه بالوسائل القانونية واقامة دولة القانون. وتتصاعد الحملة على حكومة البحرين للعمل وفق معاهدة منع التعذيب التي تلزمها باعتقال المتهمين بالتعذيب ومحاكمتهم. وما تزال الشرطة البريطانية تحقق في ملف التعذيب لايان هندرسون.

**اخي المواطن: هل اعتقلت وعذبت في الفترة ١٩٦٦ - ٢٠٠٠؟ هل تود ان ترى جلاديك امام القضاء الدولي؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معاناتك مع ذكر اسماء من عذبوك واشكال التعذيب عملا بقوله تعالى: «ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله» ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه».**

### ١٤ يناير

● وقع عدد من ضحايا التعذيب البحرينيين عريضة رفعوها الى صحيفة «اخبار الخليج» موجهة الى رئيس الوزراء يشتكون فيها من إصرار وزارة الداخلية على منعهم من العودة الى اعمالهم. وكان الاعلام المحلي قد ادعى بان رئيس الوزراء امر باعادة جميع المعتقلين الى اعمالهم بعد اطلاق سراحهم، وتبين لاحقا ان ذلك الادعاء ليس له مصاديق عملية. فهناك اعداد كبيرة من المواطنين الممنوعين من العودة الى اعمالهم، وان جهاز التعذيب يمارس سياسة الانتقام من الناشطين في مجال العمل لاعادة العمل بدستور البلاد بمحاربتهم في ارزاقهم. وتجدر الاشارة الى ان جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون يتبع مباشرة لرئيس الوزراء.

● وعلم من جهة اخرى ان شركة طيران الخليج قامت بفصل تعسفي ل ٢٦٤ مهندسا وفنيا وعاملا من دائرة الصيانة بالشركة. وجاء ذلك القرار ضمن اتفاق بين الشركة وشركة الخليج لصيانة الطائرات (جامكو) ومقرها دولة الامارات العربية المتحدة. وتملك الامارات ٦٠ بالمائة من اسهمها وطيران الخليج ٤٠ بالمائة. وسيتم انشاء شركة جديدة اسمها (جامكو البحرين) من اجل تشغيل الصيانة في مطار البحرين، وستملك البحرين ٥١ بالمائة من اسهمها والامارات ٤٩ بالمائة. وجاء ذلك في اطار سياسة خصخصة الشركات. وتم سابقا خصخصة دائرة الحاسوب الآلي في الشركة الى شركة «سيبر» الامريكية، وتم فصل ٢٤٠ عاملا. وسيتم حاليا خصخصة كثير من القطاعات في الدولة مثل ميناء سلمان والنقل العام والكهرباء ودمج شركة بابكو وينوكو في شركة واحدة، وسوف يتم الاستغناء عن ٣٠٠ عامل بهما. اما بخصوص قضية شركة الخليج فما تزال متفاعلة في الشارع، وتم من قبل وزارة العمل والداخلية منع اجتماع العمال المفصولين في مقر اللجنة العامة يوم الثلاثاء ٤ يناير ٢٠٠٠، حيث يطالب العمال بحقوقهم وتعويضاتهم عن سنوات خدمتهم، والقضية حاليا مرفوعة للمحكمة. وهناك تدخل من قبل الحكومة لسرعة حل القضية لصالح الشركة، وسوف يتم اجتماع موسع للعمال بمقر اللجنة العامة يوم الاحد ٢٠٠٠/١/١٨. وتقوم وزارة الاعلام بمنع اي بيان للعمال في الصحافة المحلية وتفرض تعتيما اعلاميا على قضيتهم.

### ١٧ يناير

● ● أكد وزير الداخلية البريطاني في رسالة بتاريخ ١٣ يناير ٢٠٠٠ الى اللورد ايفبوري ان اوراق ايان هندرسون أصبحت بأيدي جهاز الشرطة البريطاني. وجاء في الرسالة ما يلي: «شكرا على رسالتك التي بعثها لي بالفاكس في ٢ يناير حول الاتهامات الموجهة الى ايان هندرسون. وأستطيع التاكيد بان هناك نقطة مركزية ضمن جهاز الشرطة يمكن فيها اجراء التحقيق حول الاتهامات (الموجهة الى بعض الاشخاص) بارتكاب جرائم خارج المملكة المتحدة في المجالات التي تمتد اليها سلطتنا القضائية. وعلمت ان مجموعة الجريمة المنظمة في جهاز شرطة لندن استلمت معلومات حول هندرسون من جهاز شرطة لندن، وهي تبحث القضية». ووقع الرسالة وزير الداخلية، السيد جاك سترو، شخصيا. وبهذا يتاكد ان بأمكان ضحايا التعذيب التظلم الى الشرطة البريطانية ضد معذبيهم.

● واستمرت الادلة والافادات الشخصية ضد جهاز التعذيب الذي يشرف عليه ايان هندرسون تتقاطر على تلك المجموعة من الجهات المعنية. وقال بعض من اطلع على تلك الادلة ان ما احتوت عليه من حقائق اثارت مشاعر الغضب لديه وانه يفوق ما كان يتصور وجوده من تعذيب وانتهاك لحقوق الانسان في بلد صغير مثل البحرين. ولوحظ ان اوامر التعذيب تنحدر من هندرسون او دونالد برايان الى عدد من ضباط التعذيب ومن بينهم: عادل فليفل (ابو حسن) الذي يستعمل الغرفة ٤٩ المعروفة بأنها غرفة التعذيب الاكبر، وعدنان الظاعن (ابو يوسف) الذي يمارس تعذيبه في الغرفة ٤٧. وهاتان الغرفتان صغيرتان بكل منهما طاولة صغيرة يعلق المعتقل بين الكرسي العادي وطرف الطاولة (وهو التعذيب المعروف بالفلقة)، والرائد خالد العريفي، والرائد عيسى النعيمي، والنقيب احمد ابوزيد، والنقيب رشيد، وخالد الوزان وخالد المعاودة.

● ومن جهة اخرى مارست الحكومة في الاسابيع الاخيرة سياسة جديدة لاذلال ابناء البحرين واهانتهم. فقد عرضت على بعض المعتقلين الذين خرجوا من السجن بعد ان انهوا فترات سجنهم بعض الاعمال الوضيعة التي لا تتناسب مع اوضاعهم الشخصية سواء من حيث الكفاءة او الراتب او مكان العمل، ولما رفض بعضهم ذلك «العرض السخي» طلبت الحكومة منهم التوقيع على افادات بانهم رفضوا العمل الذي عرضته عليهم الحكومة.

● وفي اطار سياسة قمع الحريات الدينية منعت الحكومة مؤخرا تداول كتابي «مفاتيح الجنان» و «ضياء الصالحين» وهما كتابان خاصان بالادعية التي اعتاد المواطنون قراءتها منذ قرون بدون اي تدخل من احد. وقد قرر رئيس الوزراء منع تداول هذين الكتابين في اطار سياسة الاعتداء على حريات ابناء البحرين. واصبحت مشاعر المواطنين تغلي بسبب هذا الاجراء الذي يأتي في اطار تكريس القمع كسياسة ثابتة للحكومة.

● وعلم كذلك ان الضغط الذي مارسته المعارضة على جهاز التعذيب مؤخرا ادى الى ارغامه على اطلاق سراح المواطنة حليمة حسن سديف التي اعتقلت بعد بضع ساعات من خطاب الامير في ١٦ ديسمبر الماضي. وبعد تعذيب استمر ثلاثة اسابيع افرج عنها بكفالة كبيرة بمناسبة العيد واعيد اعتقالها وتقديمها الى محكمة امن الدولة بتهمة المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. وأفرج عنها قبل يومين بعد صدور بيان من المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب.

### ١٩ يناير

● في تحد صارخ للرأي العام الدولي والمحلي واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت اعتداءاتها على حقوق ابناء البحرين وحرياتهم. ففي يوم امس الاول اقتيد عدد من ابناء البلاد الى هذه المحكمة الجائرة بتهم ملفقة صاغها جهاز التعذيب، ومن بينها تهديد امن الدولة والسعى لقلب نظام الحكم. وتكونت المجموعة من كل من: علي مهدي، حسين حيدر، السيد جابر السيد عدنان، عبد الامير العرادي، محمود محسن، عقيل جعفر، ويوسف فولاذ. وكان افراد المجموعة قد اعتقلوا في نوفمبر ١٩٩٨، وبقوا في غرف التعذيب بدون تهمة او محاكمة طوال تلك الفترة. وخلال فترة التوقيف تعرض هؤلاء لأقسى أشكال التعذيب لاجبارهم على توقيع اعترافات مزيفة. وأجل القاضي الخليفي المحاكمة حتى ٣١ يناير. وتعتبر محكمة امن الدولة تجسيدا حقيقيا لعقلية النظام القهري الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد منذ ان حل المجلس الوطني وعلق العمل بالدستور في ١٩٧٥. ووجهت انتقادات دولية كثيرة لها بسبب افتقارها للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فهي تعتمد اساسا على «الاعترافات» التي تسحب من المتهمين تحت التعذيب، وترفض تقديم

# يوميات البحرين في شهر يناير ٢٠٠٠

عادة مرتبطة بالظرف السياسي الذي تعيشه البلاد. ويرى الحقوقيون الدوليون ان استمرار هذه المحاكمات يؤكد استمرار نمط الحكم القديم في ما يسمى «العهد الجديد». وكانت هذه المحكمة قد انشئت متزامنة مع قانون امن الدولة الذي فرضه ايان هندرسون على البلاد في العام ١٩٧٤ والذي رفضه المجلس الوطني فتم حله من قبل رئيس الوزراء.

● ومن جهة اخرى حصلت المعارضة على وثيقة من وثائق الخارجية البريطانية حول ابعاد هندرسون من كينيا وهي عبارة عن برقية من نيروبي الى مكتب الكومنولث للعلاقات في لندن بتاريخ ٦ اغسطس ١٦٩٤. وجاء فيها: «في ما يلي نص تصريح حكومة كينيا الذي صدر في الساعة ١٥.١٥ بتوقيت غيرينتش في ٥ اغسطس (١٩٦٤): لقد صدر الامر للسيد ريتشارد كيش، المراسل الذي حرف خطاب رئيس الوزراء امام حشد يوم الاحد ٢ اغسطس، بمغادرة كينيا وقد ترك البلاد فعلا. وكشفت التحقيقات ان وجود السيد والتر جون ادوارد وايتهيد، موظف مدني بوزارة المصادر الطبيعية، والسيد جوردون توماس بيتر هندر، الموظف بدائرة الهندسة لشركة سكك حديد ومواني شرق افريقيا، والسيد ايان ستيوارت ماك والتر هندرسون، من دائرة الشرطة، خطر على الامن القومي. وعليه فقد تقرر اعتبارهم مهاجرين ممنوعين وصدرت لهم الاوامر بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة، طبقا لأمر موقع من قبل وزير الداخلية، السيد أوجينجا أودينجا».

حركة احرار البحرين الاسلامية، ١٩ يناير ٢٠٠٠

### ٢٠ يناير

● عقدت يوم امس جلسة في المحكمة العمالية الثانية بالمنامة حضرها محامي العمال عبد الله عبد الرحمن هاشم ومحامية الشركة، وعدد كبير من العمال. وقد طلب المحامي من القاضي شطب القضية وسحبها وذلك بسبب منع الرأي العام والصحافة في البلاد من قبل جهات رسمية من التطرق الى مأساة العمال المفصولين وعدم ايصال قضيتهم العادلة الى الرأي العام باعتبارها قضية مجتمعية تهم الشعب البحرين. وتم شطب القضية لمدة ٦٠ يوما يمكن للمحامي بعدها ارجاعها من جديد وسط. وكان غضب القاضي ومحامية الشركة واضحا. وبعد ذلك تجمهر العمال ومحاميهم وسط ساحة المحاكمة وطلب المحامي من وسائل الاعلام والتلفزيون البحريني تسليط الاضواء على القضية واقامة ندوة تتناول قضية العمال المفصولين. وخرج العمال وأيديهم مشدودة مع بعضها مع أيدي محاميهم الى خارج المحكمة. وقد تجمهر عدد من قوات جهاز التعذيب والضباط لمراقبة ذلك وكانوا يهمون بالانقضاض على العمال للانتقام منهم. وقال شهود عيان ان موقف العمال جسد التلاحم الوطني والشعبي والعمالي العادل. وتطرقت بعض الصحف المحلية هذا اليوم الى جانب من القضية. وكان ممثلو العمال في ١٩ شركة قد أصدروا بيانا تضامنيا مع العمال المفصولين ولكن منعت الصحافة من نشره.

● على صعيد آخر علم ان جهاز التعذيب وافق اخيرا على السماح للجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى المعين باظهار قدر من المصداقية بعد ان منعها من عقد ندوتين الشهر الماضي. وكان المراقبون قد اعتبروا ذلك المنع بمثابة الفيتو الحكومي على اي نشاط حقيقي للجنة. ويبدو ان الضغط الدولي الذي تجسد ببدء التحقيق في جرائم ايان هندرسون وجهاز التعذيب التابع له أرغم السلطات البحرينية على اتخاذ خطوات جديدة لوقف الشجب الدولي المتواصل، خصوصا بعد ان اتضح ان اية محاكمة مرتقبة لهندرسون ستكون محاكمة للنظام كله.

### ٢١ يناير

● كشفت الوثائق الاخيرة التي افرجت عنها وزارة الخارجية البريطانية جانبا من الموقف البريطاني من الوضع في البحرين في الستينات، وهو وضع لم يتغير كثيرا عما هو عليه اليوم. كما كشفت حرص المسؤولين البريطانيين على ابقاء ايان هندرسون على رأس القسم الخاص في البحرين. وطبقا لرسالة بعثها السيد ماكارثي B.J. McCarthy، بالدائرة العربية في الخارجية البريطانية الى السيد جيبون M. Gibbon. في اغسطس ١٩٦٩ فقد كان الوضع الامني في البحرين قضية مستفحلة منذ منتصف الستينات (وحتى اليوم). وجاء في الرسالة ما يلي: «اننا نرى ان مشكلة الامن الداخلي قضية مستفحلة في البحرين. وقد أشرنا الى بعض العوامل في مذكرتنا رقم GPD(69)39. ومن هذه العوامل حقيقة نظام المشيخة، وطبيعة ذلك النظام، وعدد الاميين الذين لا تتوفر لهم الفرص التي يعتبرونها حقا لهم، واحتمال تأثير قضايا خارجية (مثل احداث فلسطين) على الوضع البحريني بشكل يوفر فرصة للعناصر المتطرفة لاستغلالها. وهذه خلفية عايشتها القوات البريطانية منذ ١٥ عاما على الاقل... انه وضع نتوقع ان يستمر حتى انسحاب القوات البريطانية في نهاية ١٩٧١. ويعتمد تطويره على عمل سياسي يقوم به الحاكم، الامر الذي نشجع عليه بشكل مستمر. اما احتواء (هذا الوضع الامني)، في غياب التطوير، فيعتمد على فاعلية القسم الخاص. ان القسم الخاص البحريني انجز الكثير تحت ادارة رئيسه، السيد هندرسون. ولولا التحكم الشديد من قبل ايان هندرسون لما كان ذلك ممكنا. وقد اكد المقيم السياسي بشكل متكرر اهمية مساهمة السيد هندرسون وحريته المتواصلة في الاستمرار في عمله. واذا حدث ان غادر هندرسون، لاي سبب، فان علينا ان نضاعف اهتمامنا للتأكد من قدرة القسم الخاص، وعلينا ان نقوم بكل ما نستطيع للتأكد من ان لدى القسم الخاص صلاحيات كافية من حكومة البحرين ليبقى اداؤه فاعلا».

**في البحرين، تواصلت المطالبة الشعبية بالحقوق الدستورية المشروعة عبر الشعارات الحائطية والمنشورات. وشوهدت شعارات جديدة في عدد من المناطق من بينها كرزكان. وبالاضافة للمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني واطلاق سراح الاستاذ عبد الوهاب حسين كانت هناك عبارات تؤكد الصمود الشعبي على تلك المطالب، ومن ذلك: «لن تكون هذه الجدران خالية حتى نحصل على حقوقنا». وقد استقبل المواطنون الذكرى الرابعة لاعتقال الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته الابطال بمشاعر الغضب وخيبة الامل، حيث فشل المسؤولون في غلق ملف الماضي الاسود وقوانينه القمعية ومحاكمه الصورية.**

● ومن جهة اخرى اعتقلت السلطات الكويتية يوم امس الاول المواطن البحريني فاضل العجمي، ٢٥ عاما، بدون اي مبرر. وكان جهاز الامن الكويتي قد اتصل به طالبا منه الذهاب الى مبنى المباحث بمنطقة السالمية. وبعد التحقيق معه تمت احالته الى وكيل النائب العام بمحكمة قصر العدل. وهناك

المظلومين ومساعدة قبيحة لنظام القهر الذي فرضه ايان هندرسون عليهم. ومن التهم التي وجهتها الحكومة الكويتية الى هذا المواطن المظلوم: محاولة قلب نظام الحكم في البحرين بالقوة (ربما اكتشفوا معه جيشا جرارا وطائرات ومدافع اخذها من قاعدة علي السالم لاسقاط النظام)، التخابر مع دولة اجنبية لغرض قلب نظام الحكم، الانضمام الى منظمة غير مشروعة لقلب النظام وزعزعة الامن. ونفى فاضل العجمي التهم كلها، فصدر الحكم بموافقة دولة الكويت على تسليمه الى جهاز التعذيب في البحرين في غضون الايام القادمة. ويخشى على هذا المواطن من التعذيب الوحشي عندما يصبح بأيدي جهاز هندرسون. وهو الآن موجود بالسجن المركزفي في الكويت، ويخضع لضغوط متواصلة من قبل جهاز امن الدولة الكويتي. وهذه ليست المرة الاولى التي يعتقل فيها هذا المواطن. فقد استدعي في شهر سبتمبر الماضي وتم التحقيق معه، ولم يثبت بحقه شيء، ثم اطلق سراحه. ويبدو ان رئيس الوزراء مستمر في ابتزاز الكويت وجرها معه الى المشاكل وسوء السمعة.

### ٢٤ يناير

● كشفت تحقيقات بعض الجهات الحقوقية مؤخرا عن وجود حالات مروعة من انتهاكات حقوق الانسان ما تزال تمارس على اوسع نطاق من قبل جهاز التعذيب الذي يديره دونالد برايان تحت اشراف ايان هندرسون. وقالت تلك الجهات ان هذه الانتهاكات ليست تجاوزا للقوانين الدولية فحسب بل حتى لقانون امن الدولة السيء الصيت الذي فرضه هندرسون على البلاد قبل اكثر من ربع قرن. فقد كشفت هذه التحريات عن وجود معتقلين تجاوزت فترات اعتقالهم اربع سنوات متواصلة بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الشيخ حمزة الحواج، من البلاد القديم، الذي قضى اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة اومحاكمة. وهو يعاني من عدة امراض بسبب سوء الرعاية الصحية في اقبية السجون الخليفية. وخلال هذه الفترة الطويلة قام هذا الشيخ المظلوم باضرابات عديدة ولكن بدون جدوى. وما يزال جهاز التعذيب يصر على اعتقاله برغم براءته من اية تهمة. وهناك الاستاذ ابراهيم البلادي (ابوحسن) الذي قضى خمسة اعوام في غرف التعذيب. وكان قد اعتقل في ديسمبر ١٩٩٤ واطلق سراحه لمدة اسبوع واحد بعد ثلاثة اعوام ثم أعيد اعتقاله وما يزال يرزح في السجن بدون تهمة او محاكمة. وقالت مصادر مطلعة ان هذا المواطن قد اصبح شعر رأسه ولحيته أبيض من طول السجن والتعذيب. ويماثله كذلك الشيخ حامد (من منطقة دار كليب) الذي قضى حتى الآن في السجن فترة مماثلة بدون تهمة او محاكمة. اما السيد جابر الشعلة فهو الآخر قضى ثلاثة اعوام حتى الآن ولم يفرج عنه برغم براءته من اية تهمة. وقضى كل من عباس سهوان ومهدي سهوان وعلي محسن التيتون اربعة اعوام متواصلة بدون محاكمة.

● يضاف الى هؤلاء المواطنين المظلومين شخصيات مرموقة ما يزالون معتقلين منذ اكثر من اربعة اعوام بدون تهمة او محاكمة. ومن هؤلاء الاستاذ عبد الوهاب حسين، الاستاذ حسن المشيمع، الشيخ حسين الديهي، الشيخ حسن سلطان، السيد ابراهيم السيد عدنان الشيخ علي عاشور، الشيخ محمد الرياش والاستاذ عمران حسين عمران وغيرهم. ويرى الحقوقيون الذين تابعوا قضايا هؤلاء ان رئيس الوزراء يحتفظ بهم كأسرى حرب لكي «يلقنهم درسا» بسبب مطالبتهم باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. واستسخفوا المقولات التي يرددها الاعلام الرسمي والادعاءات التي يتفوه بها عناصر التعذيب حول تطور حقوق الانسان قائلين ان حقوق الانسان كل لا يتجزأ، وما دام هؤلاء المواطنون يرزحون في أقبية السجون بدون اي ذنب اقترفوه فان من النفاق التحدث عن اي انفتاح. وأشاروا الى ما قام به زعماء آخرون عندما استلموا الحكم من آبائهم، حيث بادروا لاطلاق سراح السجناء السياسيين في غضون ايام من استلامهم مقاليد السلطة.

● وعلى صعيد آخر، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية نقلا عن وزير الخارجية الاسرائيلي، ديفيد ليفي، قوله ان البحرين وافقت على اقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الاسرائيلي. ورفضت الحكومة البحرينية التعليق على هذا الخبر. وكانت المعارضة البحرينية قد رصدت تعاونا امنيا بين جهاز الموساد الاسرائيلي وجهاز التعذيب البحريني في الاعوام الاخيرة.

### ٢٥ يناير

● يتوقع عدد كبير من موظفي شركة «طيران الخليج» قرارا بفصلهم عن اعمالهم في اية لحظة. جاء ذلك في اثر تهديد وجهه اليهم يوم امس ابراهيم الحمر، وكيل وزارة المواصلات البحرينية، بالفصل اذا لم يقوموا بسحب القضية التي قدموها ضد الشركة بعد قرار تعسفي بتحويل توظيفهم الى شركة «جامكو» في أبوظبي. وقال الحمر في اجتماع عقده يوم امس مع ممثلي جهات عديدة ان الشيخ احمد بن سيف آل نهيان، المدير التنفيذي لشركة طيران الخليج بعث رسالة يوم امس الاول الى الشيخ علي بن خليفة، نجل رئيس الوزراء وزير المواصلات، مرفقا بها بيانين من حركة احرار البحرين واتحاد عمال البحرين (حول محنة عمال طيران الخليج) مع رسالة من المكتب الدائم لمنظمة العمل الدولية في جنيف حول القضية. وطلب الرئيس التنفيذي في الرسالة من حكومة البحرين «التدخل للمحافظة على امن طائرات طيران الخليج وسلامتها من عمليات التخريب». وحضر الاجتماع كل من علي احمدي، ممثلا عن طيران الخليج، والمستشار القانوني لشركة طيران الخليج (مصري الجنسية) وزهير ايوب وحمد الوزان عن وزارة العمل ومحامي العمال عبد الله هاشم، ورئيس اللجنة العامة لعمال البحرين، عبد الغفار عبد الحسين وفيصل فولاد رئيس ممثلي العمال في اللجنة المشتركة لطيران الخليج وعشرة من ممثلي العمال المفصولين وممثلان آخران من شركة «جامكو». وفي ضوء تلك الرسالة طلب ابراهيم الحمر من العمال سحب القضية من المحاكم البحرينية وانهاءها والا فسوف يتم اتخاذ اجراءات تضر بمصالح العمال. وقال ان الشيخ احمد بن سيف على وشك اتخاذ قرار الفصل اذا لم يستجب العمال لما تريده الشركة، وسوف يتم جلب طاقم من الاجانب من شركة «جامكو» لتسيير العمل بمطار البحرين. وبرغم هذه التهديدات فقد اعرب العمال عن تمسكهم بمواقفهم المبدئية وحقوقهم المشروعة، وقالوا انهم لن يسحبوا القضية من المحكمة. وبثت وكالة انباء «رويتر» يوم امس تصريحا لمحامي العمال حول ذلك. ولا يستبعد صدور قرار الفصل في اية لحظة. وكانت الشركة قد فرضت على عدد من موظفيها تحويل توظيفهم الى شركة «جامكو» في ابوظبي، الامر الذي رفضوها بشكل قاطع واحتجوا عليه وتقدموا بشكوى بشأنه.

● ذكرت مصادر مطلعة ان المسؤولين الامريكيين قالوا لولي العهد الذي زار واشنطن الاسبوع الماضي بشكل واضح بان لا تتوقع حكومة البحرين اي استثمارات امريكية في البحرين ما دام الوضع على ما هو عليه من التوتر الامني والغياب المتواصل للديمقراطية. واشارت تلك المصادر الى ان الامريكيين يعتقدون ان وجود رئيس الوزراء على راس الحكومة ورفضه اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني من بين المآخذ السلبية المسجلة ضد حكومة البحرين على النطاقين الدولي والاقليمي. وطبقا للمعلومات التي ذكرتها تلك المصادر فقد أوضح الامريكيون

# محاكمة النظام في شخص هندرسون

ابتسم وكن صادقا في تبسمك، لا تتصنع الفرحة ابدا لكي لا تغش نفسك والآخرين. قطّبت طويلا، وتألمت كثيرا، وسهرت الليالي سنينا، وحان الاوان لأن تستيقظ على واقع جديد، فيه شيء من الامل وقليل من التفاؤل، فافتح قلبك له، واستعن بالله على صعوبات الدنيا ومكارهها، كما فعلت دائما. ولكن اياك والافراط في شيء من ذلك، فالمكاره ما تزال تحيط بدربك وعليك ان تتخطى الاشواك بحذر لكي لا يصيبك منها ما لا تحب. اما الابتسامة التي فرضت نفسها عليك فلا تتنكر لها، فهي هدية لك ولغيرك من المستضعفين خصوصا أولئك الذين الهبت ظهورهم سياط الجلادين ومباضع المعذبين. فهذا هو يومكم جميعا، فخذوه بقوة وتمتعوا بساعاته ودقائقه.

وقف الجلاد وراء باب منزله الذي بناه من ثروة غيره، بعد ان سمع قرع الباب. كان يظن للوهلة الاولى انه ساعي البريد جاء ليسلمه بطاقات التهنئة بمناسبة عيد ميلاد المسيح ورأس السنة الميلادية، لكنه أدرك على وجه السرعة ان القوم يطلبونه، وان الله قد كشف امره فأصبح معتقلا في الفيلا الريفية التي انتجع اليها كلما كلّ ساعداه من تعذيب الابرياء. رجال الصحافة والاعلام يلاحقونه ويحققون معه حول ماضيه الاسود، فلا يملك العجوز الا التظاهر بالبراءة، لكن آثار الدماء تتكلم على يديه، وأصوات الضحايا تصرخ بالظلامة من شفتيه. لم يكن ضيفا عاديا عندما حلّ في سفح جبل «الدارتمور» بل حمل معه من أعباء الجريمة الشيء الكثير، حتى كاد ذلك الجبل المترامي الاطراف ان يتهاوى هلعا مما اقترفته يدا ضيفه «الخاص». مشكلة كبيرة تواجهه: فقد اعتاد ان يحقق مع الابرياء ويعذبهم ومعه جلاوزة من طينته، وها هو اليوم يقف امام محاكم الشعب المفتوحة، ويداه مطلختان بدماء الابرياء، فهل يستطيع جوابا؟ سلواه الوحيدة ان هناك قوى خفية تحميه من العدالة والقانون، ولكن هل تستطيع هزيمة الارادة الشعبية الهائلة التي تعمل لمقاضاته كمجرم ضد الانسانية؟

منذ ان تواصل سقوط الشهداء في غرف التعذيب، كان هناك امل كبير بمجيء اليوم الذي يقف فيه الضحية ليحاكم جلاديه. وهذا ما سيحدث بعون الله. كان ذلك قدرا مقدورا لا يستطيع القتلة والسفاحون منعه، غير ان بضعة نفر من الضحايا لن يستطيع مقاضاه قاتله، فقد رحل كل منهم الى ربه مخضبا بدماء الشهادة، بعد ان لملم أشلاءه ومشى نحو الخلود. لن نبكي أولئك ولكن ننعى قاتليهم الذين بدأ العد التنازلي لنهايتهم. فها هو السفاح الاكبر، مهندس التعذيب، ورائد القتل والعدوان يقف محاكما امام الملأ. برنامج تلو آخر ومقالة بعد أخرى، وكلها شهادات دامغة تدين نظام التعذيب كله مجسدا في شخص الرائد الاكبر. هل يستطيع سوى الانكار؟ ولكن ما معنى ذلك عندما تتكلم أشلاء الضحايا شاهدة على ارهابه وقمعه و تعذيبه؟ وكيف ينكر قتل الاحرار وأيديهم مقيدة وأعينهم معصوبة؟ وحده يعرف معنى ان يموت طفل في السادسة عشرة من العمر مثل سعيد الاسكافي، وجراحه تنزف الدماء. وزبانيته يعرفون ايضا معنى ان تخرج الروح الغالية من جسد شاب في مقتبل العمر بعد ان عجز ذلك الجسد الطاهر عن حمل روح كبيرة حملت من الهموم ما لا تحتملها الجبال الراسيات. افادات كتبتها الدماء، جاءت هذه المرة طوعا وليس اكراها من نفوس أبية صمدت وشمخت واطمأنت لما عند الله. وهي النفوس نفسها التي أكرهها القتلة على توقيع افادات مزورة ليس لها في منطق القانون ناقة ولا جمل. وعندما تزوّر الشهادة، ويعتمد القاضي لاصدار حكمه عليها، فأين العدالة؟

يرفض «البطل الاستعماري» ومعه نظام التعذيب الذي شيّده على أجساد الابرياء وجماجم الشهداء ان يعترف بشيء من جرائمه، لكن تقاطيع وجهه تؤكد حالة الهلع التي يعيشها مع انه يعيش مع زوجته في منزلهما الكبير. فهو يعرف قبل غيره انه لن يكون بامكانه الدفاع عن نفسه ولا عن جهاز التعذيب الذي مزق اجساد ابناء البحرين.

وما هي الا بضعة ايام حتى تناهى الى علم هذا السفاح، بقدرة قادر، ان عليه مغادرة الاراضي البريطانية فورا وان لا يعود اليها بعد اليوم، فهو مطلوب للقضاء وعليه ان لا يحرج السلطات بوجوده على اراضيها. فر بجلده هذه المرة، لكن ملفه ما يزال يكبر يوما بعد آخر كلما اضيفت له شهادات جديدة من ضحايا التعذيب. لكن هذا الفرار ليس نهاية المطاف، بل بداية عهد جديد يبدأ بمطاردته واعوانه في جهاز التعذيب الخليفي، وينتهي بانتصار قوى الخير والعدل، وهو انتصار محتوم لان سنن الله في الخلق تقتضي ذلك. رحل الى البحرين تلاحقه انات المعذبين والمظلومين، واصبح عليه ان يستعطف ضحاياه بعدم تقديم الشهادة ضده، ولكن اولئك الضحايا يشعرون انها المرة الاولى منذ عقود التي يجدون انفسهم فيها قادرين على التعبير عن الآهات ويتسابقون في اطلاق الأنّات لكي يخففوا عن انفسهم أثقال عهد التعذيب. أدرك هؤلاء الضحايا ان الله لا يخلف وعده وان سننه في الخلق ماضية، وان يومهم على ظالمهم أشد من يومه عليهم. كانوا حفاة ينتعلون الصبر ويلتحفون الايمان، وكان السجن أحب اليهم مما كان يدعوهم اليه. لكنه اليوم يملك من الاموال والعقار الشيء الكثير، غير انه لن يتمتع بها طويلا. فزوجته تلوم رجال الصحافة «بتحويل حياتنا الى جهنم»، بينما يشكو هو من تغير اصدقائه وانقلاب مواقفهم ضده بعد ان ادركوا طبيعته الشيطانية. أرأيت الديك وهو يتعفر في الوقت الضائع؟ أيها القتلة والسفاحون والمعذبون والجلادون، حان يوم القصاص الدولي العادل، ولعذاب الآخرة أشد، فانتظروا انا معكم منتظرون.

الى كل مواطن ومواطنة: هل اعتقلت وعذبت في الفترة ١٩٦٦ - ٢٠٠٠؟ هل تود ان ترى جلاديك امام القضاء؟ الرجاء تقديم شهادتك التفصيلية حول معاناتك، مع ذكر أسماء من عذبوك وأشكال التعذيب عملا بقوله تعالى: «ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه».

## عندما يُعتقل الجلاد

أقبل المجرمُ يبكي وهو مغلولُ اليدين — أيها الجلاد قل لي فأنا أصغي اليك
يشتكي ظلمَ الليالي وعذاباتِ السنين — عن سياط، غن مكاو، غن خفايا ما لديك
ميت القلب ومن عينيه أرخى دمعتين — كيف مزقت بها أشلاء طفل في يديك
يتهادى من عناء الجرم يرخى المنكبين — في يديه القيد ظلما ليته في معصميك
ليله يثقله ظلمُ الضحايا والانين — عندما أزبدت ترغي من ثنايا شفتيك
ميتٌ رغم التمادي كلّ يوم مرتين — والدما سالت على الارض تحاذي قدميك
ثلث قرن في أوال عذب المستضعفين — هل ظننت الله لا يعلم ما في مقلتيك
شاهد يتلو شهيدا مثل أنصار الحسين — طاغيا تعبد دون الله يا عبد المُليك
انه الشر تجلى في قوام الآدمين — غائص في الذنب من خمصيك حتى أذنيك
ملأ الآفاق ظلما فغدا الكون حزين — انما الامر الى الجبار يقضي لا إليك
أيها القاتل مهلا يومك الآتي مهين — لك يومان بإنصاف ويومان عليك

---

## ملف هندرسون أخطر مما يتصوره البعض - التتمة من ص ١

في المعتقلات. وبهذا فان مسلسل التحقيق في ملف هندرسون سوف يشمل كافة المتورطين سواء من الذين مارسوا التعذيب بايديهم مثل دونالد برايان وعادل فليفل وخالد الوزان وخالد المعاودة وعدنان الظاعن وغيرهم، ام الذين أقروا التعذيب كإجراء لسحب الاعترافات من المعتقلين واصدار احكام ظالمة بحقهم على اساسها.

وكما قلنا، فقد كان بامكان رئيس الوزراء وقف هذا المسلسل البشع من تداعي الاحداث، ولكنه أصر على التعاطي الامني الصارم مع قضية سياسية بحتة. فامن البحرين لا يهدده أبناؤه الذين هم أحرص الناس على امن بلادهم وخيرها ووحدة شعبها، بل تهدده جيوش المرتزقة الذين استقدمهم رئيس الوزراء لقمع ابناء البحرين على مدى ربع قرن. وبرغم اصدار الاحكام الظالمة بحق مئات المواطنين من قبل محكمة امن الدولة فان ايا من المنظمات الحقوقية الدولية لم يعترف بتلك الاحكام واعتبر استمرار سجن المعتقلين على ضوء تلك الاحكام الظالمة «اعتقالا تعسفيا». ونجح شعب البحرين في اقناع لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة بمراقبة الوضع في البحرين وارسال وفد اليها لتقصي الحقائق، ولكن الحكومة رفضت السماح لذلك الوفد بالتوجه الى البلاد واجلت الزيارة التي كانت مقررة في اكتوبر الماضي لمدة عام كامل. ويأمل رئيس الوزراء من ذلك ان يمنع الوفد الدولي من مقابلة ضحايا التعذيب في المعتقلات لكي لا تتكرس ادانة نظامه على الصعيد الدولي. ولقد كانت المعارضة حريصة كل الحرص على غلق الملف، وتمنت على المسؤولين البحرينيين الرجوع الى المنطق والعقل ولكن جهاز التعذيب ابى ذلك، واصر على استمرار الازمة معتقدا ان بامكانه القضاء على الشعب وممثليه في الداخل والخارج.

يقول المراقبون ان رئيس الوزراء فوّت فرصا ذهبيا لمنع تردي سمعته داخل البلاد وخارجها، وان الامير الجديد كان امامه فرصة جيدة لاعادة الامور الى نصابها. لكن، برغم بعض المظاهر الايجابية المحدودة التي ظهرت في البلاد مؤخرا، فقد بقي الملف الامني بيد رئيس الوزراء الذي يرفض اطلاق سراح المعتقلين الذين قضى بعضهم خمسة اعوام بدون تهمة او محاكمة. كما رفض فتح اي تحقيق في حوادث التعذيب والاعتقال التعسفي والابعاد القسري، الامر الذي دفع المعارضة لايصال قضية الشعب الى المحافل الدولية. وسجل الشعب انتصارات كبيرة ارغمت المسؤولين على عدد من الاجراءات من بينها اطلاق بعض المعتقلين واعلان انتخابات بلدية. لكن القضية اكبر من ذلك، وما تزال المطالب الوطنية المطروحة بعيدة عن التعاطي الجدي من قبل المسؤولين. ومن هنا نكرر موقفنا المبدئي مطالبين الامير بالغاء القرار المشؤوم الذي صدر قبل ربع قرن بتعليق العمل ببعض مواد الدستور وحل المجلس الوطني واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة جميع المبعدين والغاء احكام الطوارىء. وفي غياب ذلك فسوف تصبح قضية هندرسون وملاحقة المعذبين والجلادين عنوانا للمرحلة القادمة من النضال الوطني. والامل ان يبادر الامير لقرار تاريخي يغلق ملف الازمة بشكل كامل.